المملكة العربية السعودية

جامعة الرياض

DEAN
UNIVERSITY LIBRARIES

عمادة شؤون المكتبات

Riyad University

RIYAD, SAUDI ARABIA

No.: ٣٨٥٨ : الرقم   Date .... : التاريخ

٤١٥
ح

(حاشية على كتاب في النحو) ، لم يعلم المؤلف. كتبت في القرن الثاني عشر الهجري تقديرا .

٢٨ ق ٢١ س ٥ر٢٠ × ٨ر١٤ سم

٣٨٥٨ ز

نسخة حسنة ، خطها تعليق ، بأولها وآخرها واثنائها نقص، أوراقها منفرطة ،كلمة قوله بالحمرة .

١- النحو ، لغة عربية أ- تاريخ النسخ .

زيدتان معا في حكم الزايدة الواحدة وذلك كما في الالف الممدودة نحو اسماء وحمراء والالف والنون ن
المزيدتان نحو سكران ومروان وياء النسبة نحو كوفي وبصري او علامة التثنية والجمع نحو زيدان
وزيدين فانه يحذف حرفان لكونهما بمنزلة حرف واحد لكن بشرط ان يبقى بعد حذفهما على ثلثة
احرف احترازا عن مثل يدين ودمين وكذلك يحذف له حرفان اذا كان في آخر الاسم حرف صحيح
قبله مدة وذلك الاسم اكثر من اربعة احرف نحو منصور ومسكين فانه يحذف له حرفان اما الراء فلانه
في آخر الاسم ووجوب الترخيم في آخر الاسم واما الواو فلانه حرف علة زايد وحرف العلة الزايدة
اولى بالحذف وانما قال وهو اكثر من اربعة احرف احترازا من ان يكون على اربعة احرف نحو سعيد وعمود
فانه لا يحذف له حرفان لئلا يلزم الاجحاف في الكلمة للترخيم الذي هو المطلق التخفيف وعليه بيت
الكتاب تنكرت منا بعد معرفة لمى اي يا لميس فحذف السين وبقي يا لمي والمراد بالمدة حرف زايد من
حروف المد ساكن في الاصل ولهذا حذف حرفان للترخيم من منصور وعمار ومسكين ولم يحذف
من مختار بل يقال في ترخيمه يا مختا باثبات الالف لانها ليست بمدة بالتفسير المذكور لكون الالف غير
زايدة بل مبدلة عن ياء متحركة في الاصل اذ اصله مختير او مختير وكذلك مستميل ومستماد واعلم انه لو قال او
قبل آخره مدة وهو اكثر من اربعة احرف لكان اولى ليدخل فيه مثل مرمي فانه يحذف منه حرفان
ايضا للعلة المذكورة اعلم اسماء على وزن فعلاء عند بعضهم من الوسم فقلبت الواو همزة وعلى افعال
عند سيبويه جمع اسم اصله اسماو قلبت الواو همزة فعلى الاول وهو اختيار المصنف مما في آخره زايدتان ن
وعلى الثاني مما قبل آخره مدة وهو اكثر من اربعة احرف قوله وان كان مركبا حذف الاسم الاخير
اي وان كان المنادى مركبا نحو بعلبك وحضرموت فانه حذف الاسم الاخير لان الاسم الاخير بمنزلة تاء
بنت في نحو فاطمة فكما تحذف تاء التانيث للترخيم فكذلك يحذف الاسم الاخير له ههنا قوله وان كان غير
ذلك فحرف واحد اي وان كان المنادى غير ما ذكر اي غير ما حذف له حرفان او الاسم الاخير فحذف له حرف
واحد عملا بالاصل اذ الاصل هو ان يحذف حرف واحد والزيادة بسبب عارض والعارض منتف قوله
وهو في حكم الثابت اي المحذوف في المنادى المرخم يكون في حكم الثابت على مذهب الاكثرين وهو

الاصح لان المراد بقول القائل يا حار يا حارث لفظا ومعنى اما معنى فلان المراد هو ذلك المسمى واما لفظا
فلان المراد هو ذلك الاسم وان كان المحذوف في حكم الثابت ترك الباقي من المحذوف على ما كان عليه
من الحركة والسكون فيقال يا حار ويا ثمو ويا كرو قوله وقد يجعل اسما برأسه اي وقد يجعل
الباقي من المنادى المرخم اسما برأسه فيقال يا حار بالضم لانه ح منادى مفرد معرفة ووجوب بناء المنادى
المفرد المعرفة على الضم ويقال يا ثمي لان اصله يا ثمود لما حذف منه الدال وجعل الباقي اسما برأسه كان
في آخره واو وقبله ضمة قلبت الواو ياء والضمة كسرة كما في ادل جمع دلو فان اصله ادلو قلبت الواو ياء
والضمة كسرة فيقال في ترخيم كروان بعد جعل الباقي اسما برأسه يا كرا لانه لما حذف الالف والنون
بقي يا كرو ووقعت الواو متطرفة متحركة ما قبلها مفتوح فوجب قلبها الفا لما ثبت في كلامهم هذه
القاعدة قوله وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب اعلم ان العرب استعملوا صيغة النداء اعني حرف
النداء وهو يا فقط في المندوب مع تحقق الفرق بين المنادى والمندوب لان المنادى هو المطلوب
اقباله بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا والمندوب هو المتفجع عليه بيا او وا فصيغة النداء تستعمل
في المندوب ايضا لمناسبة بين المندوب والمنادى في التفجع والمنادى من حيث التخصيص لان كل واحد منهما مخصوص
من بين قومه ولكن المندوب اختص بوا لكونه نصا على الندبة قوله وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى
اي وحكم المندوب في الاعراب والبناء حكم المنادى كما ان المنادى اذا كان مفردا معرفة مبني على الضم فكذلك
المندوب واذا كان مضافا فمنصوب فكذلك المندوب الا ان المندوب لا يقع نكرة ولا مشابها للمضاف
وكذلك حكم توابع المندوب مفردا او مضافا كحكم توابع المنادى مفردا او مضافا واي كان حكمه مثل حكم
المنادى في الاعراب والبناء لانه لما اجري مجراه في صيغة اجري مجراه في احكامه من الاعراب والبناء قوله
ولك زيادة الالف في آخره اي ولك زيادة الالف او ما يقوم مقامه في آخر المندوب لان المطلوب فيه مد
الصوت والتطويل الا اذا كان المندوب مضافا او موصولا فتلحق بآخر المضاف اليه والصلة قوله فان
خفت اللبس قلت واغلامكيه اي فان خفت الالتباس بزيادة الالف لم تزد الالف بل زد حرفا
مجانسا لحركته او مجانسا له نحو غلام مخاطبة فتقول في غلام مخاطبة واغلامكيه بزيادة الياء لانه لو زيد

في آخره

في آخره الالف فقيل واغلامكاه التبس بغلام رجل مخاطب فالحق به الياء المناسبة لحركة الكاف وهي الكسرة
ونحو غلام جماعة مذكرين فانك لو الحقت بآخره الالف وقلت واغلامكاه التبس بغلام المخاطب فالحقت
بآخره الواو التي هي مناسبة للجمع فقلت واغلامكموه قوله ولك الهاء اي ولك زيادة الهاء مع زيادة
الالف والياء والواو فتقول وازيداه واغلامكيه واغلامكموه لان المطلوب فيه مد الصوت والتطويل
ولان الهاء في الوقف تزيد بيان هذه الحروف قوله ولا يندب الا المعروف فلا يقال وارجلاه اي لم يندب
النكرة لان المراد بالندبة تمهيد العذر للمتفجع عليه والاعلام بوقوع مصيبة عظيمة وهذان المطلوبان لا
يحصلان الا بعد ان يكون المندوب معروفا فلا يقال وارجلاه واما قولهم وا من حفر بئر زمزماه فانما
جاز لانه في قوة قولنا واعبد المطلباه لان من المعلوم ان من حفر بئر زمزم هو العبد المطلب وكونه
معروفا كاف في جواز كونه مندوبا وكونه علما ليس بشرط حتى لو كان علما غير معروف لم يجز ندبته ولو كان
معروفا غير علم جاز ندبته وبهذا قال ولا يندب الا المعروف ولم يقل ولا يندب الا العلم قوله وامتنع مثل
وازيد الطويلاه خلافا ليونس اعلم ان الخليل ذهب الى امتناع الحاق علامة الندبة بصفة المندوب وذهب
يونس الى جوازه واستدل منهما غير المندوب ومنع يونس ذلك لان الاول وان لم يكن هو المندوب لكنه متعلق
المندوب والثاني ليس بمندوب ولا متعلق المندوب فلم يلزم من امتناع الثاني امتناع الاول ويمكن ان
يستدل على مذهب الخليل بان المندوب قد تم والصفة ليست من جملته واي هي اسم جيء به للتخصيص والتوضيح
فلم يلحق به علامة الندبة وبهذا اتفقا على جواز الحاق علامة الندبة بالمضاف اليه والصلة لان المضاف
اليه مع المضاف بمنزلة كلمة واحدة وكذلك الصلة مع الموصول ولهذا لم يجز السكوت عن المضاف اليه وعن
الصلة بخلاف الصفة والموصوف قوله ويجوز حذف حرف النداء الخ اعلم انه يجوز حذف حرف النداء من ثلثة
اشياء وهي العلم نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف والمضاف نحو عبد الله افعل كذا اي يا عبد الله واي نحو ايها
الرجل افعل كذا اي يا ايها الرجل اما حذف جواز حرف النداء عن العلم فلان العلم مشهور كثير الاستعمال لندائه فلو حذف
منه حرف النداء لم يلتبس بغير النداء واما حذف حرف النداء عن المضاف واي فلكونهما مشابهين للعلم في عدم
وقوعهما صفة لاي فان كل واحد من العلم والمضاف واي لا يقع صفة لاي وح لم يجز حذف حرف النداء

من الجنس والمراد بالجنس اسم يصح ادخال اللام عليه وجعله صفة لاي نحو يا رجل لجواز وقوعه صفة لاي نحو يا ايها الرجل وكذا كل
علم اسم اشارة نحو يا هذا لجواز وقوعه صفة لاي نحو يا ايهذا ولم يجز حذف حرف النداء عن المستغاث والمندوب
لان المطلوب فيهما التطويل ومد الصوت وحذف حرف النداء مناف لهما قوله وشذ اصبح ليل الخ هذا جواب
سؤال مقدر وهو ان يقال ان ليل في قولهم اصبح ليل جنس مع انهم حذفوا عنه حرف النداء وكذلك كرى في اطرق
كرا مع انهم حذفوا حرف النداء عنه وانتم قلتم لا يجوز حذف حرف النداء من الجنس وجوابه انه شاذ لا يعول
ولا يقاس عليه اعلم ان في اطرق كرا شذوذين احدهما حذف حرف النداء والثاني الترخيم لان اصله كروان
قوله وقد يحذف المنادى الخ اي ويجوز حذف المنادى اذا دل عليه قرينة لانه مفعول به فكما جاز حذف المفعول به
جاز حذفه ومثاله قوله تع الا يا اسجدوا اي الا يا قوم اسجدوا قوله الثالث ما اضمر عامله على شريطة
التفسير اي الثالث من المواضع الاربعة التي وجب حذف عامل المفعول به فيها ان يكون العامل مفسرا
بشيء فيجب حذفه لئلا يلزم اجتماع المفسِّر والمفسَّر قوله وهو كل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل عنه
بضميره او متعلقه الخ قوله كل اسم لانه لا بد ان يكون اسما لانه مفعول به وقوله بعده فعل احتراز عن مثل
قولنا زيد قائم فانه ليس من هذا القبيل وقوله او شبهه ليدخل فيه مثل قولنا ازيدا انت محبوس عليه
فان زيدا ههنا اسم ليس بعده فعل لكن بعده شبهه وهو محبوس لان الاسم المفعول شبه الفعل كما يجيء في
موضعه وقوله مشتغل عنه بضميره احتراز عن مثل زيدا ضربت فان زيدا اسم بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره
بل به فانه ليس مما نحن فيه لانه منصوب بالفعل الذي بعده وقوله متعلقه ليدخل فيه مثل قولنا زيدا ضربت
غلامه فان زيدا اسم بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره لكنه مشتغل بمتعلق ذلك الاسم وهو الغلام فلو لم يقل
او متعلقه لخرج عنه وهو منه وقوله لو سلط عليه احتراز عن الاسم الذي لا يصح تسليط الفعل ولا مناسبه
عليه من حيث اللفظ كالاسم الذي يتوسط بينه وبين الفعل حرف له صدر الكلام نحو حرف الاستفهام وما النافية
فيه مثل قولنا زيدا هل ضربته وزيدا ما ضربته فان زيدا اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه لا يصح تسليط
عليه لفظا لان ما بعد الاستفهام لم يعمل فيما قبله واحتراز عن الاسم الذي لا يصح تسليط الفعل ولا مناسبه عليه
من حيث المعنى كقوله تع وكل شيء فعلوه في الزبر اعلم ان عبارته عن الاحترازين قاصرة وهو ظاهر لكنه

لابد من

لابد من قيد يدل على هذين الاحترازين وهو انه لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه ان لم يمنع مانع من جهة اللفظ
والمعنى ويعلم منه انه لا يجوز نصب زيد في زيد ضاربه ابوه لان اسم الفاعل لا يعمل عمل الفعل الا بعد الاعتماد على
صاحبه او الهمزة او حرف النفي وههنا لم يعتمد وقوله او مناسبه اي في معناه او لازم معناه ليدخل فيه مثل
زيدا مررت به او حبست عليه فان زيدا اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره وليس الذي اسلط عليه لنصبه لكن مناسبه وهو
جاوزت او لازمه لو سلط عليه لنصبه ومثاله ما ذكره من الصور الاربع وهي قولنا زيدا ضربته وزيدا
مررت به وزيدا ضربت غلامه وزيدا حبست عليه فتقدير الاول ضربت زيدا وتقدير الثاني جاوزت زيدا
وتقدير الثالث اهنت زيدا لان ضربت غلام زيد مستلزم لاهانته وتقدير الرابع لابست او لازمت
زيدا لاستلزام كونه محبوسا عليه ملازمته وملابسته له والحاصل انه ان امكن تقدير نفس الفعل المفسر قدر
وان لم يكن فان امكن تقدير فعل بمعنى فعل المفسر قدر وان لم يكن قدر لازم معنى الفعل المفسر ولقائل ان
يقول يدخل في التعريف المذكور ما اضمر عامله خبر كان لان زيدا في قولنا زيدا كنت اياه يصدق عليه الحد
المذكور فيلزم ان يكون مفعولا به لان ما اضمر عامله قسم من اقسام المفعول به مع ان خبر كان ليس بمفعول به و
يمكن ان يجاب عنه بانا لا نسلم انه يلزم ان يكون مفعولا به لان ما اضمر عامله اعم من المفعول به مع انه اقسام
من اقسامه لجواز كون الشيء اعم من الاخر من وجه دون وجه او لان المراد بالاسم في قوله كل اسم بعده
فعل هو المفعول به فكانه قال كل اسم مفعول به بعده فعل الخ ولم يذكره اعتمادا على فهم المتعلم لانه لما قسم
المفعول به الذي يجب حذف ناصبه الى الاقسام الاربعة علم ان كل قسم منها مفعول به فلم يحتج الى ذكره قوله و
يختار الرفع بالابتداء الخ اي يختار رفع الاسم الذي بعده فعل مشتغل عنه بضميره او متعلقه بالابتداء عند
عدم قرينة خلاف الرفع اي عند عدم قرينة النصب التي يكون النصب معها مساويا للرفع او مختارا او
واجبا نحو زيدا ضربته فان النصب والرفع جائزان فيه لوجود قرينة النصب لكن الرفع اولى من النصب لان
النصب يقتضي الحذف والرفع ليس كذلك وكذلك يختار الرفع ايضا عند وجود قرينة النصب المختار اذا كان
قرينة الرفع اقوى من قرينة النصب المختار نحو اما مع غير الطلب نحو جاءني زيد واما عمرو فضربته فانه لولا
اما لكان النصب هو المختار لانه على تقدير النصب كان عطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية وعلى تقدير الرفع

كان عطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية والاول اولى للتناسب لكن مع وجود اما كان الرفع هو المختار لان
اما لا يقع الفعل بعدها الا نادرا فالرفع اولى من النصب واذا كان كذلك تعارض الدليلان المرجح احدهما
للرفع والآخر للنصب فيترجح الرفع لاستلزام النصب الحذف دون الرفع وانما قال مع غير الطلب لان اما لو كان
مع الطلب كان النصب هو المختار نحو ضربت زيدا واما عمرا فاكرمه لانه على تقدير الرفع كان الطلب خبرا عن
المبتدا وهو بعيد لان الخبر يحتمل الصدق والكذب والطلب لا يحتمل الصدق والكذب وعلى تقدير النصب
لا يلزم الا حذف الفعل الناصب له وتقدير الفعل بعد اما وكلاهما اكثر من وقوع الطلب خبرا للمبتدا وكذلك الرفع
مختار بعد اذا للمفاجاة نحو جاءني زيد واذا عمرو اكرمته لان اولوية عطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية
تعارضها ندرة وقوع الفعل بعد اذا للمفاجاة فيترجح الرفع لعدم استلزام حذف الفعل قوله ويختار
النصب بالعطف على جملة الخ اي ويجوز الرفع ويختار النصب بعد جملة فعلية معطوف عليها جملة اخرى نحو جاءني
زيد وعمرا اكرمته لانه على تقدير النصب يلزم عطف جملة فعلية على جملة فعلية وعلى تقدير الرفع يلزم عطف
جملة اسمية على جملة فعلية والاول اولى حفظا للتناسب قوله وبعد حرف النفي والاستفهام اي ويختار
النصب بعد حرف النفي والاستفهام مع جواز الرفع نحو ازيدا ضربته وما زيدا ضربته فانه على تقدير الرفع
كان النفي والاستفهام داخلين على الاسم وعلى تقدير النصب كان النفي والاستفهام داخلين على الفعل ولا شك
ان دخولهما على الفعل اولى من دخولهما على الاسم لكن الرفع بعد حرف الاستفهامية اضعف من الرفع بعد الهمزة
لما ذكر في باب الاستفهام وانما قال حرف الاستفهام احترازا عن الاسم الاستفهام لعدم ترتب هذا الحكم
على الاسم الاستفهام قوله واذا الشرطية وحيث اي ويجوز الرفع ويختار النصب بعد اذا الشرطية نحو
اذا زيدا ضربته فاكرمه وبعد حيث نحو اجلس حيث زيدا ضربته وانما كان النصب هو المختار دون الرفع لانه
على تقدير النصب كان اذا وحيث مضافين الى الجملة الفعلية وعلى تقدير الرفع كانا مضافين على الجملة الاسمية و
اضافتهما الى الجملة الفعلية اولى من اضافتهما الى الجملة الاسمية لكون اذا بمعنى الشرط وحمل حيث عليها لمشا
بهتها اياها ولانه يستعمل ايضا للشرط وانما قيد اذا بالشرطية احترازا عن اذا للمفاجاة فان الرفع هو
المختار بعدها قوله وفي الامر والنهي اي ويجوز الرفع ويختار النصب اذا كان بعده الامر نحو زيدا اضربه

والنهي

والنهي نحو زيدا لا تضربه لانه على تقدير الرفع يلزم وقوع الامر والنهي خبرا عن المبتدا وهو بعيد
لان الخبر يحتمل الصدق والكذب والامر والنهي لا يحتملان الصدق والكذب وانما جاز على تاويل بعيد
وهو ان يقال ان تقديره زيد مقول فيه اضربه او لا تضربه وعلى تقدير النصب لا يلزم الا حذف الفعل و
حذف الفعل كثير غير بعيد قوله وعند خوف لبس المفسر بالصفة اي ويجوز الرفع ويختار النصب عند خوف
لبس المفسر بالصفة لانه على تقدير الرفع احتمل ان يكون المفسر صفة فلا يفيد معنى وهو مقصود وعلى
تقدير النصب لا يفيد الا معنى مقصودا كقوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر فان معنى الاية خلقنا كل
شيء بقدر فاذا نصب كل شيء كان تقديره انا خلقنا كل شيء بقدر فلم الا معنى مقصودا من الاية واذا
رفع كل شيء احتمل ان يكون كل شيء مبتدا وخلقناه بقدر جملة مركبة من الفعل والفاعل والمفعول
والجار والمجرور في محل الرفع بانها خبر كل شيء وح تفيد معنى مقصودا من الآية واحتمل ان يكون كل شيء مبتدا
وخلقناه في محل الجر بانه صفة للشيء وبقدر اعني الجار والمجرور في محل الرفع بانه خبر كل شيء وارادوا بلبس
المفسر بالصفة هذا الاحتمال وح لم يفد معنى مقصودا من الآية لان معناه ح انا كل ما هو مخلوق لنا فهو
بقدر ولا يلزم منه ان يكون جميع الاشياء مخلوقا لنا بقدر والمقصود من الآية هو الثاني دون الاول
كما ذكرنا واذا كان النصب منصوصا فيما هو المطلوب من الاية والرفع غير منصوص فيه بل محتملا له ولغيره كان
النصب اولى بالضرورة قوله ويستوي الامران في مثل زيد قام وعمرا اكرمته اي ويستوي الرفع والنصب في
المعطوف على جملة ذات وجهين اسمية وفعلية مثل زيد قام وعمرو اكرمته لان الجملة الاولى ذات و
جهين احدهما كونها جملة اسمية وهي الجملة الكبرى اعني المبتدا والخبر والثاني كونها جملة فعلية وهي الجملة
الصغرى اعني الفعل والفاعل وهو قام مع فاعله فرفع عمرو على تقدير عطف الجملة الاسمية على الجملة الاسمية
وهي الجملة الكبرى ونصب عمرو على تقدير عطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية وهي الجملة الصغرى فان رجح
النصب بقرب المعطوف عليه رجح الرفع بعدم حذف العامل فيتعادلان لكن هذا المثال غير مستقيم
الا مع تقدير في داره او غير ذلك لوجوب ان يتحقق للمعطوف ما يجب ويمتنع للمعطوف عليه قوله
ويجب ان ويجب النصب بعد حرف الشرط نحو ان زيدا ضربته ضربك وبعد حرف التحضيض نحو الا زيدا ضربته

وهلا زيدًا ضربته لان حرف الشرط والتحضيض واجبة الدخول على الفعل لفظا او تقديرا كما مر وههنا لما
لم يكن داخلة لفظا وجب ان يقدر الفعل بعدها ولا يقدر الفعل الا من جنس المفسر وهو الذي بعد الاسم
وذلك الفعل فاجب موجب النصب اعلم ان المراد بحرف الشرط إنْ ولو دون أمّا **قوله** وليس مثل ازيد ذهب
به منه اي وليس قولنا ازيد ذهب به من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير لان شرطه انه لو سلط الفعل او
مناسبه عليه لنصبه وههنا ليس كذلك لان ذهب لو سلط على زيد لم ينصبه ولا مناسبه لان مناسب ذهب به اذهب
وهو لم يقتضي النصب فالرفع لازم على الابتداء والجملة التي بعده خبره **قوله** وكذلك كل شيء فعلوه
في الزبر اي وكذلك قوله تعالى كل شيء فعلوه في الزبر ليس من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير وان كان منه
ظاهرًا الا انه لا يصح تسليط الفعل عليه لانه لو صح لكان تقديره فعلوا كل شيء في الزبر فهو باطل وذلك
لان الجار والمجرور في الزبر اما صفة لشيء او متعلق بفعلوه وكل واحد منهما باطل اما الاول فلانهم ما
فعلوا كل شيء مسطور في الزبر من الاوامر والنواهي واما الثاني فلانهم ما فعلوا في الزبر شيئا فالرفع لازم
وكل شيء مبتدا وفعلوه في الزبر اي الفعل والفاعل والمفعول في محل الجر بانه صفة لشيء والجار والمجرور
في محل الرفع بانه خبر المبتدا تقديره كل شيء مفعول لهم ثابت في الزبر **قوله** ونحو الزانية والزاني فاجلدوا
كل واحد منهما مائة جلدة اعلم ان ظاهر هذه الاية يدل على انها من هذا الباب لانه اسم بعده فعل مذكور مع
الطلب لكن القراء السبعة اتفقوا على الرفع فالمراد منها غير الظاهر فذهب المبرد الى ان الزانية مبتدا والزاني
عطف عليه وقوله تعالى فاجلدوا خبر المبتدا وانما ادخل الفاء على خبر المبتدا لان الالف واللام في الزانية و
الزاني بمعنى التي زنت والذي زنى وثبت من قبل ان المبتدا اذا كان موصولا بصلة فعلا او ظرفا جاز دخول
الفاء على الخبر ههنا كذلك ومع الامر خبر المبتدا على تأويل مقول فيه اجلدوا كل واحد منهما فح لم يكن من هذا
الباب لان ما بعد هذا الفاء لا يعمل فيما قبله وذهب سيبويه الى ان الزانية مبتدا على تقدير حذف المضاف
وخبره محذوف وهو فيما يتلى عليكم وتقديره حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم فهذه جملة وقوله تعالى فاجلدوا
كل واحد منهما جملة ثانية بيان للجملة الاولى وح لم يكن من هذا الباب لان قوله فاجلدوا لا تعلق له با
لزانية من حيث العمل فيه لكونه من جملة اخرى **قوله** والا فالمختار النصب اي وان لم يكن المراد في الكلام

كما ذكره

كما ذكره المبرد وسيبويه كان المختار النصب كما في القراءة الشاذة لانه من باب ما اضمر عامله على شريطة
التفسير ومعه قوي قرينة النصب المختار وهو الطلب اعني الامر كما مر **قوله** والرابع التحذير اعلم ان الباب الرابع
من جملة الابواب الاربعة التي يجب حذف عامل المفعول به فيها التحذير والتحذير معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده
او معمول بتقدير اتق والمحذر منه مكرر مفعوله معمول مثله وليخرج التحذير نحو زيدا في جواب من يقول من اضرب مفعوله
بتقدير اتق يخرج عنه مثله فان زيدا في المثال المذكور وان كان معمولا لكنه ليس معمولا بتقدير اتق بل هو معمول بتقدير
اضرب وقوله تحذيرا مما بعده احتراز عن مثل زيدا في جواب من يقول من اتقي فانه معمول بتقدير اتق لكن لا تحذيرا اي
بعده فانه ليس في هذا الباب لجواز ذكر فعله **قوله** او ذكر المحذر منه مكررا ليدخل فيه مثل قولك الطريق الطريق
فانه وان لم يكن معمولا بتقدير اتق تحذيرا مما بعده لكنه معمول بتقدير اتق والمحذر منه مكرر وقوله او ذكر معطوف
على فعل ناصب تحذيرا بتقديره وهو معمول بتقدير اتق حذر تحذيرا اي بعده او ذكر تحذيرا اي بعده فتحذيرا
على التقدير الاول مفعول مطلق وعلى التقدير الثاني مفعول له واي وجب حذف الفعل العامل لعدم الفرجة
بتلفظ الفعل ووجود القرينة الدالة عليه **قوله** مثل اياك والاسد اي اتق نفسك ان تتعرض للاسد والاسد
ان يتعرض لنفسك فحذف اتق لما ذكرنا فاستغني عن النفس لعدم موجب الاتيان به وهو كراهة الجمع بين ضميري
الفاعل والمفعول لشيء واحد ثم عدل عن الضمير المتصل الى المنفصل للضرورة فقيل اياك والاسد وكذلك قوله اياك وان
تحذف اي اتق نفسك ان تتعرض للحذف والحذف ان يتعرض لنفسك والحذف هو ضرب الارنب بالعصا وكذا في عبارة
اخرى وهي اياك من الاسد واياك من ان تحذف وكذا في عبارة اخرى وهي اياك ان تحذف اي من ان تحذف لجواز حذف من
وساير حروف الجر من ان وان لطلب الخفة لطولهما بالصلة ولا يجوز ان يقال اياك الاسد لانه لو جاز لكان اما بتقدير
اياك والاسد او بتقدير اياك من الاسد والاول غير جايز لامتناع حذف حرف العطف والثاني كذلك غير جايز
لامتناع حذف حرف الجر من الاسماء الصريحة الا في المواضع التي حذفتها العرب فيها الا يرى انك تقول اخذت من
زيد درهما ولا تقول اخذت زيدا درهما وتقول اخترت من الرجال زيدا ولا تقول اخترت الرجال زيدا الا انهم
اتسعوا فحذفوا حرف الجر للعلم بتعدية الفعل الى الاسم بواسطة ذلك الحرف وقوله تعالى واختار موسى قومه
سبعين رجلا واستغفر الله ذنبا وما نحن فيه ليس مما حذف العرب حرف الجر منه **قوله** المفعول فيه هو ما فعل فيه

فعل مذكور ان المفعول فيه اسم ما فعل فيه فعل مذكور لفظا او تقديرا فقوله ما فعل فيه فعل متناول للمذكور وغيره نحو يوم الجمعة طيب فان يوم الجمعة فعل فيه فعل وبقوله مذكور خرج عنه مثله لانه وان فعل فيه فعل لكنه ما فعل فيه فعل مذكور لعدم ذكر الفعل هنا لفظا او تقديرا **قوله** من زمان او مكان اشارة الى اقسام المفعول فيه والزمان هو اليوم والليلة والحين والدهر وما يتركب منهما والمكان ما يشتغله الجسم **قوله** وشرط نصبه تقدير في اي وشرط نصب المفعول فيه ان لا يكون في ملفوظة لانها لو كانت ملفوظة امتنع نصبه والا لزم كونه معربا باعرابين مختلفين في حالة واحدة وان يكون في مقدرة لانها لو لم تكن مقدرة لكان اسما صريحا ولم يكن مفعولا فيه **قوله** والظروف الزمان كلها تقبل ذلك اي ظروف الزمان معينا كان او مبهما فانه يقبل النصب بتقدير في لدلالة الفعل عليها كدلالته على المصدر فكما ينصب المصدر معرفة كان او نكرة ينصب ظروف الزمان مبهما كان او معينا **قوله** وظرف المكان ان كان مبهما اي وان كان ظرف المكان مبهما قبل النصب بتقدير في نحو جلست خلف المسجد وان لم يكن مبهما بل كان معينا لم يقبل النصب بتقدير في لعدم دلالة الفعل عليه وبيان ذلك ان الفعل كضرب مثلا يدل على الزمان المعين ولم يدل على المكان المعين نحو المسجد والدار والسوق ويدل على المكان المبهم لان الضرب يستلزم مكانا من الامكنة ولما كان كذلك قبل كل ظروف الزمان النصب بتقدير في ولم يقبل ظروف المكان النصب بتقدير في الا ما كان مبهما **قوله** وفسر المبهم بالجهات الست لما كان ظرف المكان المبهم قابلا للنصب بتقدير في والمعين غير قابل له وجب تفسير المكان المبهم فقال المكان المبهم هو الجهات الست وهي الخلف والقدام والفوق والتحت واليمين والشمال وما في معناها **قوله** وحمل عليه عند ولدى اي وحمل على المكان المبهم المفسر بالجهات الست عند ولدى وشبههما نحو دون ومع لكونهما مبهمة كالجهات الست من حيث الابهام الا ترى انك اذا قلت جلست خلف المسجد فانه مبهم يتناول ما كان خلف المسجد الى انقطاع الارض هكذا اذا قلت جلست عندك يتناول جميع الامكنة التي هو اليك **قوله** ولفظ مكان لكثرته اي وحمل على المكان المبهم لفظ مكان في قولك جلست مكانك مع كونه معينا لكثرة استعماله او لانه مبهم كالجهات الست لكثرة الامكنة اعلم ان الامكنة المبهمة غير الجهات كثيرة فالاولى ان يقال في تعريف المبهم انه مكان له اسم تسميته به بسبب امر غير داخل في مسماه كالخلف فان تسميته ذلك المكان للخلف انما هي بسبب كون الخلف في جهته وهو غير داخل في مسماه والمكان المعين مكان له اسم تسميته به بسبب

اﻣﺮ داخل

امر داخل في مسماه كالدار فان تسميته بها بسبب الحائط والسقف وغيرهما وكلها داخلة في مسماها **قوله** وما بعد دخلت اي وحمل على المكان المبهم ما بعد دخلت من الامكنة المعينة في قولك دخلت الدار على المذهب الاصح لكثرة الاستعمال وانما قال على الاصح لان في دخلت خلافا فقال بعضهم انه متعد فما بعده مفعول به ولا يكون من هذا القبيل والاصح وهو مختار المصنف انه غير متعد لان مصدره فعول وهو من المصادر اللازمة غالبا ولان نظيره وهو غرت ونقيضه وهو خرجت لازمان فيكون دخلت كذلك قياسا له عليهما **قوله** وينصب بعامل مضمر اي وينصب المفعول فيه بعامل مضمر نحو يوم الجمعة لمن قال متى اصوم اي صم يوم الجمعة **قوله** وعلى شريطة التفسير اي وينصب المفعول فيه على شريطة التفسير كما في المفعول به بتفاصيله يعني يجوز النصب ويختار الرفع في نحو يوم الجمعة صمت فيه ويجوز الرفع ويختار النصب في مثل يوم الجمعة صمته ويوم الجمعة صمه او لا تصمه وصمت يوم الجمعة ويوم السبت سافرت فيه واذا يوم الجمعة سافرت فيه فصمه وحيث يوم الجمعة تسافر فيه فصمه ويتساوي الامران في نحو يوم الجمعة صمت فيه ويوم السبت سافرت فيه ويجب النصب في نحو ان يوم الجمعة صامه زيد فصمه وهلا يوم الجمعة صمته **قوله** المفعول له هو ما فعل لاجله فعل مذكور وقوله ما فعل لاجله فعل متناول له ولغيره نحو اعجبني التاديب وكرهت التاديب لانه فعل لاجله فعل من الضرب والشتم وغيرهما ولما قال مذكور خرج عنه مثله لانه لم يفعل لاجله فعل مذكور ومثاله ضربته تاديبا له فالتاديب فعل لاجله فعل مذكور وهو الضرب وكذلك قوله قعدت جبنا فالجبن فعل لاجله فعل مذكور وهو القعود والمراد بالفعل المذكور هنا هو المصدر لا الفعل الاصطلاحي فان المصدر مذكور ضمنا هنا فالمفعول له علة غائية للفعل اي سبب حامل للفاعل على الفعل والفعل قد يكون سببا للمفعول له في الخارج نحو ضربته تاديبا له وقد لا يكون نحو قعدت عن الحرب جبنا فان القعود ليس سببا للجبن في الخارج ولهذا اورد مثالين **قوله** خلافا للزجاج اي التاديب والجبن في المثالين المذكورين مفعول له خلافا للزجاج فان التاديب عند الزجاج في قولنا ضربته تاديبا له مصدر من غير لفظ الفعل وكانه قال ضربته ضربا وادبته تاديبا له وهو ضعيف لان المفهوم منه عند العرب العلية وعلى ما ذكره الزجاج لم يفهم منه العلية **قوله** وشرط نصبه تقدير اللام اي وشرط نصب المفعول له ان يكون اللام مقدرة غير ملفوظة لان اللام لو كانت ملفوظة لكان مجرورا فلم يكن نصبه مع الجر ولو لم تكن مقدرة لم يفهم منه العلية التي هي شرط

المفعول له قوله وانما يجوز حذفها الخ وانما يجوز حذف اللام عن المفعول له عند حصول شرطين احدهما ان يكون
المفعول له فعلاً لفاعل الفعل المعلل اي يكون فعلا لفاعل فعل علل هذا الفعل به كما كان الضرب في المثال المذكور
فعلا للمتكلم كذلك التأديب فعلا للمتكلم لا يقال انه منقوض بقوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا فان خوفا وطمعا
مفعول له مع انه ليس فعلا لفاعل الفعل المعلل لانه تعالى منزه عن الخوف والطمع لانا نقول لا نسلم انه مفعول له بل
انه حال عن مفعول يريكم سلمنا انه مفعول له لكن على تقدير حذف المضاف اي ارادة خوفكم وطمعكم او كون الخوف
بمعنى الاخافة والطمع بمعنى الاطماع وح يكون الاخافة والاطماع فعلا له والثاني ان يكون المفعول له مقا
رنا للفعل في الوجود وذلك بان يكون التأديب مقارنا للضرب فلو انتفى احدهما او كلاهما لم يجز حذف اللام مثلا
لو لم يكن فعلا لفاعل الفعل المعلل لم يجز حذف اللام سواء لم يكن فعلا نحو جئتك للسمن او كان فعلا لكن لغيره نحو
جئتك لاكرامك اياي او لم يكن مقارنا للفعل في الوجود نحو جئتك اليوم لاكرامي امس او لم يكن فعلا لفاعل الفعل
المعلل ولا مقارنا للفعل في الوجود نحو جئتك اليوم لاكرامك امس لم يجز حذف اللام وانما اشترط في جواز حذف
اللام شرطين مذكورين لمشابهته المصدر الذي من لفظ الفعل من حيث كون كل واحد منهما متصفا بهذين الشر
طين فلمشابهته المصدر يتعدى الفعل اليه من غير اللام كما تتعدى الى المصدر ولانه اذا علم حصول هذين الشرطين
علم انه علة حاملة للفاعل على الفعل فلم يحتج الى اللام ويعلم من قوله اي انه اذا لم يحصل الشرطان لم يجز حذف
اللام ويعلم من قوله يجوز اثبات اللام مع حصول الشرطين لكن ينبغي ان يعلم ان اثبات اللام مع التنكير
ضعيف وقيل غير جائز لانه ح يشبه الحال والتمييز لما فيه من البيان وكونه نكرة كالحال والتمييز فينبغي ان يكون
منصوبا لتأكد المشابهة فاذا دخل اللام عليه صار مجرورا ولقائل ان يقول ان الام الاول ليس شرطا فان
الجبن في المثال المذكور منصوب مع انه ليس فعلا لفاعل الفعل المعلل لانه لا اختيار له فيه وجوابه انا لا نسلم
ذلك لان الجبن فعل واثره لنفسه ومزاجه ولا يلزم من عدم اختيار فاعله فيه ان لا يكون فعلا له لان الفعل
قسمان اختياري وطبيعي فان الثاني متحقق هاهنا قوله المفعول معه مذكور بعد الواو الخ قوله مذكور
بعد الواو احتراز به عن المذكور بعد الفاء وغيره نحو زيد فعمرو قوله لمصاحبة معمول فعل احترازه عما
لا يكون معمول فعل نحو زيد وعمرو اخواك او يكون معمول فعل لكن لا للمصاحبة نحو جائني زيد وعمرو قبله او بعده

ولا ينتقض

ولا ينتقض الحد بمثل قولنا جائني زيد وعمرو معه مع ان عمرو ليس بمفعول معه لان المراد بالمصاحبة هي المصاحبة
الحاصلة من الواو ويدل عليه تقييده الواو بالمصاحبة وههنا ليست الواو للمصاحبة والا لكان ذكر مع تكرارا
قوله لفظا او معنى تفصيل للفعل الناصب للمفعول معه قوله وان كان الفعل لفظا الخ اعلم ان العامل للمفعول معه
لا يخلو من ان يكون فعلا لفظا او تقديرا والمراد بالفعل لفظا الفعل واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
والمصدر ونحوها والمراد بالفعل تقديرا غير ما ذكرنا مما يستنبط منه معنى الفعل فان كان الفعل لفظا فلا يخلو من
ان يجوز العطف او لا يجوز فان جاز العطف جاز الوجهان العطف والنصب على ان يكون مفعولا معه نحو جئت
انا وزيد وزيدا بالنصب والرفع وانما جاز العطف ههنا لتأكيد الضمير المتصل بالمنفصل وفيه نظر لانه يشكل بمثل
ضربت زيدا وعمرا فانه جاز العطف مع انه لم يجز غيره لا يقال يريد بالجواز جواز العطف وعدمه وههنا
يجب العطف لانا نقول الجواز اعم من ذلك والذي يدل عليه قوله تعين ذكره وان كان فعلا معنى وجاز العطف
تعين العطف فانه اطلق الجواز على العطف مع انه واجب وفيه نظر من وجه آخر وهو انه لا يلزم من جواز العطف
جواز الوجهين وانما جاز النصب لان زيدا مصاحب وهو ممنوع والجواب الاظهر ان المراد بقوله عامل المذكور
بعد الواو التي للمصاحبة وح لا شك انه يجوز فيه الوجهان فان قيل انما حد المفعول معه منصوبا اذا علم فكيف جاز
فيه غير النصب والجواز الذي ذكره في المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه لا يمكن ههنا لانه انما حد كل واحد
منها بعد ان علم ان قسما منه يرفع وهو الذي يقام مقام الفاعل قلنا انما جاز فيه غير النصب بيانه ههنا كما بين
في غيره قبل ذكر الحد فلو لا بيانه ههنا لجزمنا ان جميع اقسامه منصوب لكن يلزم مما ذكرته ومن قوله في الكتاب
ان عمرو في قولنا قام زيد وعمرو وما لزيد وعمرو مفعول معه لكن في جواز اطلاق هذا الاسم عليه نظر وان لم يجز
العطف تعين النصب بان يكون مفعولا معه نحو جئت وزيدا وانما لم يجز العطف ههنا لامتناع العطف على الضمير
المرفوع المتصل من غير تأكيد ولا فصل كما يجيء في بابه وان كان العامل فعلا تقديرا فلا يخلو من ان يجوز العطف
او لا يجوز فان جاز العطف تعين العطف لضعف العامل نحو ما لزيد وعمرو وان لم يكن العطف تعين النصب
للضرورة نحو ما لك وزيدا وما شأنك وانما امتنع العطف لانه يمتنع العطف على الضمير المجرور الا باعادة الجار
ولم يعد الجار ههنا واذا العطف تعين النصب بانه مفعول معه بالفعل معنى لان التقدير ما تصنع وعمرا وانما

او رد مثالين يعلم ان معنى فعل موجود مع حرف الاستفهام والجار والمجرور مع حرف الاستفهام والاسم قوله
الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به لفظا اى الحال ما يبين هيئة الفاعل نحو جاءنى زيد راكبا او هيئة
المفعول به نحو ضربت زيدا مجردا عن ثيابه او هيئة الفاعل والمفعول به معا نحو لقيت زيدا راكبين فخرج بالهيئة
غير مبين الهيئة سواء كان مبينا للذات كالتمييز او لم يكن وخرج باضافة الهيئة الى الفاعل او المفعول به
النعت نحو جاءنى زيد الراكب ورايت زيدا الراكب لان الراكب مبين هيئة زيد لا بالنظر الى كونه فاعلا او مفعولا به
ونحو القهقرى فى رجع القهقرى لانها تبين هيئة الفاعل ولا المفعول به وانما قيد المفعول بقوله به لان
الحال لا يقع بيانا لسائر المفاعيل لكونها فضلة بالنسبة الى المفعول به ولا تشكل بمثل جئت انا وزيدا راكبين
مع ان زيدا ذو الحال وهو مفعول معه لان مجئ الحال عنه من حيث انه فاعل معنى لا لانه مفعول معه وانما قال ما يبين
ولم يقل اسم يبين لان الحال قد تكون جملة وبالجملة لا تكون اسما قوله لفظا ومعنى اى الفاعل الذى يكون الحال حالا
عنه فاعل لفظا او فاعل معنى وكذلك المفعول الذى يكون الحال حالا عنه مفعول معنى مثال الفاعل او المفعول لفظا
ضربت زيدا قائما فان قائما يحتمل ان يكون حالا من التاء فى ضربت وهو فاعل لفظا ويحتمل ان يكون حالا من
زيد وزيد مفعول لفظا ومثال الفاعل معنى زيد فى الدار قائما فان قائما حال من زيد وهو ليس بفاعل لفظا
لانه مبتدا لكنه فاعل معنى لان فاعل حصل او حاصل الذى هو محذوف من حيث المعنى ومثال المفعول معنى قوله
هذا زيد قائما فقائما حال عن زيد وهو مفعول معنى تقديره انبه عليه او اشير اليه قائما ومنه قوله تع هذا بعلى
شيخا فشيخا حال من بعلى وهو مفعول معنى وتقديره انبه على بعلى او اشير الى بعلى شيخا ولقائل ان يقول المثالين
الاخيرين غير مطابقين للمقصود لان زيدا ليس بذى الحال والا لزم اختلاف العامل فى الحال وصاحبها لان العامل
فى زيد الابتداء وفى الحال معنى الفعل الذى هو فى الدار فى المثال الاول ومعنى التنبيه او الاشارة فى المثال
الثانى وهو غير جائز فى كلامهم واذا كان كذلك كان ذو الحال فى المثال الاول الضمير المستكن فى الظرف وفى المثال
الثانى الضمير الذى فى اشير اليه او انبه عليه ويمكن ان يجاب عنه بان اطلاق ذى الحال على زيد بطريق المجاز
تسمية للشئ باسم العائد اليه وانما اطلق ذى الحال عليه لكون الضمير العائد غير ملفوظ فاطلق عليه لكونه
اياه فى المعنى قوله وعاملها الفعل او شبهه او معناه اى وعامل الحال اما فعل نحو ضربت زيدا قائما

او شبهه

او شبهه فعل وهو الصفات المشتقة من الفعل والمصادر واسماء الافعال نحو زيد ضارب عمرا قائما واما
معنى فعل هو الذى استنبط منه معنى الفعل كحرف التنبيه واسماء الاشارة والظروف والتمنى والترجى وغير ذلك نحو فى
الدار زيد قائما وهذا زيد قائما قوله وشرطها ان تكون نكرة اى وشرط الحال ان تكون نكرة لعدم الاحتياج الى
تعريفها قوله وصاحبها معرفة اى وصاحب الحال ان تكون معرفة غالبا لانه محكوم عليه وحق المحكوم عليه ان
تكون معرفة وانما قال غالبا لجواز وقوع صاحب الحال نكرة كما يجئ اعلم ان صاحبها فى بعض النسخ معطوف
على الهاء فى شرطها لان كون صاحب الحال معرفة ليس بشرط قوله وارسلها العراك ومررت به وحده ونحوه متأول
هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال انتم قلتم شرط الحال ان تكون نكرة والعراك فى قولهم ارسلها العراك حال مع كونه
معرفة وكذلك وحده حال مع كونه معرفة وجوابه ان نقول لما دل الدليل على عدم جواز وقوع الحال معرفة احتاج
هذا الى التاويل وتاويله ان العراك مصدر عن حال وهو محذوف وتقديره ارسلها تعترك العراك ومررت به منفرد
وحده فلما حذف الفعل قيل ان العراك وحده حال على سبيل المجاز تسمية للمعمول باسم العامل او نقول انه مصدر
واقع موقع الحال النكرة اى ارسلها معتركة ومررت به منفردا قوله وان كان صاحبها نكرة وجب تقديمها
اى وان كان صاحب الحال نكرة وجب تقديم الحال على صاحبها نحو جاءنى راكبا رجل وانما وجب تقديم الحال على صاحبها
اذا كان نكرة لانه لو اخر لالتبس بالصفة فى مثل قولك ضربت رجلا مجردا عن ثيابه فقدم فى سائر المواضع و
ان لم يلتبس لاطراد الباب قوله ولا يتقدم على العامل المعنوى بخلاف الظرف اى ولا يتقدم الحال على العامل
المعنوى فلا يقال زيد قائما فى الدار لضعف العامل بخلاف الظرف اى يجوز تقديمه على العامل المعنوى نحو قوله
لهم اكل يوم لك ثوب فثوب مبتدا ولك الجار والمجرور فى محل الرفع بانه خبره وكل يوم منصوب على الظرفية والعامل
معنى الفعل وهو لك وانما جاز تقديم الظرف على العامل المعنوى لجواز الاتساع فى الظروف ما لم يتسع به فى غيرها
وانما احتاج الى ذكر جواز تقدم الظرف على العامل المعنوى لوجود مناسبة بين الحال والظرف لان الحال على
الزمان كالظروف ولكونهما فضلة فى الكلام مع اختلافهما فى هذا الحكم ويعلم منه جواز تقدم الحال على العامل الفعل
او شبهه لكن اذا لم يكن مانع اما اذا كان مانع فلا يتقدم عليه اما الفعل فبان دخل عليه ان وما المصدرية واما
مشابهه فبان كان مصدرا او اسمى الفاعل والمفعول المعرفين بلام التعريف او الصفة المشبهة لانها بمنزلة

الموصولات فلا يتقدم ما في حيزها عليها ولضعف الصفة المشبهة في العمل هذا اذا كان الحال بغير الواو واما
اذا كان بالواو فلا يتقدم على العامل فعلا كان او غيره مراعاة لجانب الاول وهو العطف كما في المفعول معه
قوله وعلى المجرور في الاصح اي ولا يتقدم الحال على صاحب الحال المجرور على المذهب الاصح ولا يقال مررت راكبة بهند
لان الحال تابع لصاحب الحال لا يتقدم والتابع لا يقع الا حيث يصح وقوع المتبوع والمجرور لا يتقدم على الجار فكذلك
الحال لا يتقدم عليه وانما قال على الاصح لان الكوفيين جوزوا تقديم الحال على ذي الحال المجرور قوله وكل ما دل
على هيئة صح اي وكل ما دل على هيئة وصفة جاز وقوعه حالا سواء كان مشتقا او لم يكن نحو هذا بسرا اطيب منه
رطبا اي هذا حال كونه بسرا اطيب منه حال كونه رطبا فان بسرا ورطبا حالان مع انهما ليسا بمشتقين لكونهما دالين
على الهيئة والصفة والعامل في رطبا هو اطيب بالاتفاق وفي بسرا اختلاف وقال ابو علي الفارسي هو هذا اي
اسم الاشارة او حرف التنبيه لانحصار العامل في هذا واسم التفضيل وامتناع تقديم معمول اسم التفضيل عليه
لضعفه في العمل وقال مصنف الكتاب هو اطيب وجوز عمل افعل التفضيل فيما قبله لجواز قولهم تمرة نخلتي بسرا
اطيب منه رطبا مع ان العامل في بسرا هو اسم التفضيل بالاتفاق قوله وتكون جملة خبرية اي ويكون الحال جملة
خبرية كما يكون مفردا لان الحال خبر عن ذي الحال بالحقيقة فكما ان الاخبار عن الشيء بالمفرد يجوز فكذلك بالجملة يجوز
وانما قال جملة خبرية اي محتملا للصدق والكذب لان الحال خبر فيجب ان يكون محتملا للصدق والكذب فلا بد ان تكون
في هذه الجملة رابطة تربطها الى صاحبها وهي الضمير او الواو قوله فالاسمية بالواو الخ اي الجملة التي تقع حالا
اما ان تكون اسمية او فعلية والفعلية اما ان تكون فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا
مثبتا او ماضيا منفيا فهذه خمس جمل فالاولى اعني الاسمية بالواو والضمير نحو جاءني زيد وغلامه راكب فغلامه
راكب جملة اسمية حال مع الواو والضمير او بالواو وحده نحو جئتك والشمس طالعة او بالضمير وحده على ضعف
لعدم العلم في اول الامر بكونها حالا بخلاف الاوليين لوجود الواو في اولهما نحو كلمته فوه الى في فقوله فوه الى في
حال مع الضمير وحده والثانية وهي ان يكون فعلها مضارعا مثبتا بالضمير وحده لمشابهة اسم الفاعل وامتناع
الواو في اسم الفاعل نحو جاءني زيد يركب فيركب مع الفاعل جملة هي حال مع الضمير وحده وهو مستتر في يركب
واما الباقية وهي التي فعلها مضارع منفي او ماض مثبت او منفي فبالواو والضمير نحو جاءني زيد وما يركب

وجاءني زيد

شرطه هو التاء المتمحض للتانيث والتاء في اخت وبنت ليس كذلك لانها بدل عن الواو واصلهما اخوة وبنوة
فهي ليست للتانيث قوله فان سمي به مذكرا اه اي فان سمي بالمؤنث المعنوي مذكرا فشرطه
في منع الصرف ان يكون زائدا على ثلثة احرف لانه لو كان على ثلثة احرف لم يكن فيه تانيث لا من حيث
اللفظ ولا من حيث المعنى اما من حيث المعنى فلكونه اسما لمذكر واما من حيث اللفظ فلكونه خاليا
من علامة التانيث ومن قايم مقام حرف التانيث وهو الحرف الرابع وانما قلنا ان الحرف الرابع قايم
مقام التانيث لانك تصغر قدما بقديمة وعقربا بعقيرب والتصغير يرد الاشياء الى اصولها فلولا ان
الحرف الرابع بمنزلة تاء التانيث للزم الاتيان بالتاء في تصغير عقرب فاذا تقرر ذلك فقدم اذا
سمي به مذكرا انصرف لانتفاء شرط منع صرفه وهو الزيادة على ثلاثة احرف وعقرب وثلاث من
نسوة ثلاث اذا سمي به مذكر لم ينصرف لتحقق العلتين مع تحقق شرط منع صرفهما ولهذا كان كراع
غير منصرف مع كونه اسما للمذكر فان قيل يلزم مما ذكرتم منع صرف نحو كلاب اذا سمي به رجل لكونه مؤنثا معنويا
مثل عناق قلنا لا نسلم ان التانيث في الجمع حقيقية بل لكونه بمعنى الجماعة قوله المعرفة شرطها ان تكون
علمية اي شرط المعرفة في منع الصرف ان يكون علما لان المعارف خمسة وهي العلم والمضمر والمبهم وذو لام التعريف
والمضاف الى احدها معنى وما سوى العلمية غير مانع من الصرف اما تعريف المضمر والمبهم فلان المضمر والمبهم
مبنيان وباب غير المنصرف من المعربات واما تعريف المعرف بلام التعريف والمضاف الى احدها فلانهما يجعلان
غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف على المذهبين فالاولى ان لا يجعلا المنصرف غير المنصرف واذا بطل هذه
الاقسام تعين ان التعريف المانع من الصرف هو العلمية هذا اذا لم يعتبر تعريف التوكيد اما اذا اعتبر فشرط
التعريف احد الامرين وهو اما تعريف العلمية واما تعريف التوكيد وهو بتقدير اللام او الاضافة نحو اجمع
فانه غير منصرف بوزن الفعل والتعريف واعتباره اولى للاحتياج اليه في منع صرف بعض التواكيد ومثل تعريف التواكيد
تعريف العلمية لان الفاظ التوكيد اعلام بها واليه ذهب ابو علي الفارسي فعلى هذا الاحتياج الى شرطه
كالامرين قوله العجمة شرطها ان تكون علمية الخ اي شرط العجمة في منع الصرف امران احدهما ان تكون علما
في العجم لانها لو لم يكن علما في العجم لتصرفت العرب فيه بادخال لام التعريف او الاضافة او التنوين او غيره

ذلك بعضها من جنس كلامهم فلم يبق العجمة فيه فلم يمنع الصرف ولهذا لو سمي رجل بلجام لم يمنع الصرف
لانتفاء شرطه وهو كونه علما في العجم والشرط الثاني احد الامرين وهو اما التحرك الاوسط او زيادة على
ثلثة احرف لانه لولا ذلك لكان الاسم على ثلثة احرف ساكن الاوسط فيكون في غاية الخفة وغاية
الخفة تقاوم احد السببين فلم يبق الا سبب واحد والسبب الواحد لا يمنع الصرف واذا تقرر ذلك فنوح
اذا سمي به منصرف لانتفاء الشرط الثاني وهو تحرك الاوسط او زيادة على الثلثة ونحو ابراهيم اذا سمي بهما
ممتنعا من الصرف للعلمية والعجمة وحصول الشرطين قوله الجمع الخ اي شرط الجمع المانع من الصرف ان يكون
صيغته على صيغة منتهى الجموع والمراد بمنتهى الجموع ان يكون على صيغة هي غير صيغة الجمع التي لم يمنع جمعها جمع
التكسير واما قلنا يمتنع جمعها جمع التكسير لانه يجوز جمعه جمع السلامة نحو الصواحبات ولهذا الجمع ثلثة امثلة
احدها ان يكون بعد الف التكسير حرفان متحركان نحو مساجد والثاني ان يكون بعدها حرفان اوسطها مدغم
في الثاني نحو دواب والثالث ان يكون بعدها ثلثة احرف اوسطها ساكن نحو مصابيح والتي قال بغير هاء لانه
لو كان بها نحو صياقلة لشابه المفرد لفظا ومعنى نحو كراهية وطواعية فكان حكمه حكم المفرد اما شبهه لفظا
فظاهر واما معنى فلوقوع كل واحد منهما على الكثرين اما الجمع فظاهر واما نحو كراهية وطوا
عية فلكونه مصدرا ووقوع المصدر على الكثرين واعلم ان المراد بالهاء تاء التانيث لئلا ينتقض بنحو فواره
جمع فاره ولو قال بغير هاء وياء النسبة لكان اصوب لئلا ينتقض بنحو مدائني فانه على صيغة منتهى الجموع
بغير هاء مع انه منصرف ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بصيغة منتهى الجموع في قوله على صيغة منتهى الجموع بجميع
الحروف الموجودة فيه وليس مثل مدائني كذلك لانه على صيغة منتهى الجموع بغير ياء النسبة الان هذا الجواب
يغني عن قوله بغير هاء لان الاحتراز به عن مثل صياقلة وليس مثلها على صيغة منتهى الجموع بجميع حروفه
فيلزم احد الامرين وهو اما الاحتراز عن مثل مدائني او ترك الاحتراز عن مثل صياقلة واذا كان كذلك
ففرازنة منصرف لانتفاء شرط الجمع المانع من الصرف لكونه مع الهاء قوله وحضاجر علم للضبع غير منصرف
هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال ان هذا الوزن انما يمنع الصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع
بغير هاء والجمعية منتفية ههنا لانه علم للضبع وجوابه ان نقول لا نم ان الجمعية منتفية فيه لان

الجمع المعتبر عند المحققين هو الجمعية الاصلية وهو محقق ههنا لانه منقول عن الجمع لانه جمع حضجر وهو عظيم
البطن فان قيل هذا السوال غير متوجه في حضاجر وان لم يعتبر فيه الجمعية لان هذا الوزن لم يمنع الصرف
الا للجمعية اذا لم يكن فيه علتان اما اذا كانت فيه فيمنع الصرف وان لم يعتبر الجمعية عملا بالعلتين كحضا
جر فان فيه العلمية والتانيث لانه علم للضبع والضبع مونث قلنا لا نم ان في حضاجر تانيثا لان حضا
جر علم للجنس فهو علم الحيوان المشتركة بين المذكر والمونث كاسامة للاسد واذا كان كذلك لم يكن
فيه تانيث سلمنا ان فيه تانيثا لكن لا يلزم منه ان يكون غير منصرف للعلمية والتانيث لان العلمية فيه غير
موثرة ولهذا لو نكر لكان غير منصرف ولقائل ان يقول لاح يلزم منه ان يقول شرط ان يكون جمعا في الاصل
كما قال في الوصف قوله وسراويل اذا لم يصرف وهو الاكثر الخ هذا ايضا جواب عن سوال مقدر وهو
ان يقال هذا الوزن انما لم ينصرف اذا كان جمعا او منقولا عن الجمع وهو ليس كذلك وجوابه انه اذا
لم يصرف ففيه وجهان احدهما انه لفظ اعجمي حمل على موازنه في العربي حملة على الالفاظ التي على وزنه في العربي و
كانت الالفاظ التي على زنته في العربي غير منصرفة فيمنع صرفه ايضا والوجه الثاني انه لما وجد غير منصرف
مع ان قاعدة كلام العرب ان هذا الوزن لم يمنع الصرف الا اذا كان جمعا او منقولا فقيل انه جمع سروا
له تقديرا لحفظ القاعدة العربية اعلم ان الاسباب المانعة من الصرف يلزم ان تكون عشرة بناء على الجواب
الاول وان الجمع المانع من الصرف تحقيقي وتقديري بناء على الجواب الثاني ولم يتعرض المصنف لنفي
مو منهما واما اذا صرف سراويل وهو القليل فلا اشكال لان هذا الوزن انما يمنع الصرف لاجل
الجمعية والجمعية منتفية ههنا فوجب صرفه قوله ونحو جوار رفعا وجرا كقاض اعلم ان مثل جوار
مثل قاض رفعا وجرا من حيث اللفظ بلا خلاف بين النحاة المحققين كما تقول جاءني قاض ومررت بقاض
بالتنوين وحذف الياء وتقول جاءتني جوار ومررت بجوار بالتنوين وحذف الياء واما من حيث التقدير
ففيه خلاف فقال بعضهم انه منصرف لان هذا الجمع انما لم ينصرف اذا كان بعد الف التكسير حرفان نحو مساجد او
ثلثة احرف اوسطها ساكن نحو مصابيح وليس ههنا بعد الف التكسير حرفان ولا ثلثة احرف فيكون
جوار مثل سلام وكلام فيكون منصرفا وقال سيبويه ومن تابعه نسلم انه ليس بعد الف التكسير حرفان

فان الياء مقدرة بعد الراء والذي يدل على ذلك انك تقول جاءتني جوار بكسر الراء فلولا ان الياء مقدرة بعد الراء
لكان الاعراب كانت جاريا على الراء فتقول جاءتني جوارٌ بالرفع واذا كانت الياء مقدرة للاعراب كانت
مقدرة لمنع الصرف واي مع كون كل واحد منهما حكما تقديريا فان قيل فما هذا التنوين عند سيبويه فانه
غير منصرف عنده قلنا انه عوض من الياء او من حركة الياء لان اصل جوار جواري استثقلت
الضمة على الياء فحذفت فصار جواري فلما كانوا يحذفون الياء اكتفاء بالكسرة في المفرد نحو قوله
تعالى والليل اذا يسر والكبير المتعال كان حذف الياء في الجمع الذي هو اثقل من المفرد اولى فحذفت الياء
والحركة عوض التنوين عن الياء او عن الحركة وهذا التنوين فيه عند سيبويه ليس تنوين التمكن بل تنوين
العوض وعند المبرد تنوين التمكن واما حال النصب فبالاتفاق غير منصرف تقول رأيت جواري
بفتح الياء ولو قيل مررت بجواري بالفتح لكان له وجه لكونه غير منصرف وخفة الفتحة على الياء كقول
الشاعر فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا قوله التركيب شرطه العلمية اي شرط
التركيب المانع من الصرف وجودي وعدمي اما الوجودي فهو ان يكون علما لانه لو لم يكن علما لكان في
معرض الزوال فلا يكون لازما والتركيب المعتبر هو اللازم والعدمي فهو ان لا يكون باضافة وان لا
يكون باسناد واي وجب ان لا يكون باضافة لان الاضافة تجعل غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف على
المذهبين فما وجه ان لا يجعل المنصرف غير منصرف واي وجب ان لا يكون باسناد لانه لو كان بالاسناد
لكان مبنيا ومحكيا على حاله نحو تأبط شرا وشاب قرناها وذري حبا واذا كان مبنيا ومحكيا على حاله لم
يكن له حظ في منع الصرف لان منع الصرف مخصوص بالمعربات واعلم انه لو قال ولا بان يكون الثاني
صوتا ولا بان يكون متضمنا للحرف في الاصل لكان اصوب حتى لا يتوجه النقض عليه بمثل سيبويه
وخمسة عشر اذا جعلا علمين في المذهب الاصح فان قيل لا يتوجه النقض عليه بمثل ذلك لكونه مبنيا واختصاص منع الصرف
بالمعربات قلنا لا حاجة اذا الى الاحتراز عن التركيب الاسنادي لكونه مخصوصا بالمبنيات فيلزمه احد
الامرين اما ترك الاحتراز عن التركيب الاسنادي او وجوب الاحتراز عن مثل سيبويه وخمسة عشر علما و
اعلم ان المراد بالتركيب التركيب من اسمين ليلا يشكل بمثل زيد علي مع كونه مركبا من اسم وتنوين

قوله الالف

قوله الالف والنون اذا كانتا في اسم اه اعلم ان الالف والنون انما تمنعان الصرف عند نحاة البصرة بسبب مشابهتهما
لالفي التأنيث في امتناع دخول تاء التأنيث عليهما واذا عرفت ذلك فنقول ان كان الالف والنون في اسم
فشرطه في منع الصرف ان تكون علما لتصح مشابهته لالفي التأنيث لانه لو لم يكن علما يمتنع دخول تاء التأنيث
عليه نحو سعدان لنبت وسعدانة ومرجان ومرجانة نحو عمران وعثمان وغطفان ونحوها وان كان في صفة فشرطه في منع
الصرف انتفاء فعلانة لتتحقق مشابهته لالفي التأنيث في امتناع دخول تاء التأنيث عليه وقيل شرطه في منع
الصرف وجود فعلى لكونه مستلزما لانتفاء فعلانة لانه لما وضع للمؤنث صيغة غير صيغة المذكر لم يجز وضع
المذكر والمؤنث بناء اخرى وعدمه نحو سكران وسكرى والاول هو الحق لان وجود فعلى ليس شرطا بالذات بل لكونه
مستلزما لانتفاء فعلانة الذي هو شرط بالذات قوله ومن ثم اختلف في رحمن دون سكران و
ندمان اه اي ومن اجل انه اختلف في شرط منع صرف الالف والنون في الصفة اختلف في رحمن ولم
يختلف في سكران وندمان لان من قال شرط منع صرفه انتفاء فعلانة منع صرف رحمن لتحقق شرطه
وهو انتفاء فعلانة من رحمن ومن قال شرط منع صرفه وجود فعلى صرف رحمن لانتفاء شرط منع صرفه
وهو وجود فعلى لعدم مجيء فعلى من رحمن وانما لم يختلف في سكران لتحقق الشرطين وهما انتفاء فعلانة ووجود
فعلى فسكران غير منصرف بالاتفاق ولم يختلف في ندمان لانتفاء الشرطين معا اي فعلانة وعدم مجيء
فعلى فمنصرف بالاتفاق قوله وزن الفعل شرطه ان يختص به اه اي شرط وزن الفعل المانع من الصرف احد
الامرين وهو اما ان يختص بالفعل ولا يوجد في الاسم الا منقولا من الفعل الى الاسم كشمر او منقولا من الفعل
الى الاسم العلم كضرب وشمر اذا سمي رجل بهما وكانفعل وتفعل واستفعل وافعل ماضيا مبنيا للمفعول واما ان يكون
في اوله زيادة في اول الفعل غير قابل للتاء ليتأكد مشابهته الفعل وهو زيادة افعل ونفعل وتفعل و
يفعل واحمر اذا لم يقبل التاء ولا تفعل فيه التاء ونحوه فان سمي رجل بنرجس لم ينصرف للعلمية ووزن الفعل
لزيادة النون في اوله لعدم مجيء مثل جعفر بكسر الفاء فهو كيضرب اذا سمي به لا يقال انه اعجمي فمن اين عرف زيادة
النون في اوله لانا نقول ان النحاة يجرون اللفظ المنقول الى لغتهم في زيادة حرف من حروفه واصالته
كاللفظ العربي واذا قالوا النون في نرجس زائدة ارادوا انه لو اخذ الفعل منه لقيل رجس بخلاف

ما لو سميت رجلا بنهشل فانه منصرف لانتفاء الاسمية فعلى هذا مثل جعفر لم يكن نونه زائدة لامكان اصالتها ولا يشكل
بقبوله التاء كقولهم نهشلة في نرجسة لانه غير قابل للتاء حال كونه علما واعلم انه يشكل بالسود اسما للحية فانه
غير منصرف للوصف الاصلي ووزن الفعل مع كونه قابلا للتاء كقولهم اسودة للحية الانثى واجاب عنه بعضهم بان
قبوله التاء كان بعد التسمي للاسمية ومعناه ان المراد بانه غير قابل للتاء انه لا يقبل التاء اذا استعمل صفة وكان
غير منصرف للوصف ووزن الفعل وح لا يتوجه الاشكال بنرجس علما ولا باسود اسما للحية قوله ومن
ثم امتنع احمر وانصرف يعمل اي من اجل ان شرط وزن الفعل المانع من الصرف احد الامرين المذكورين
امتنع صرف احمر لكون كلا الشرطين موجودا فيه وهو ان يكون في اوله زيادة كزيادة في اول الفعل
غير قابل للتاء ولان الهمزة في اوله زيادة لانه من الحمرة وكونه غير قابل للتاء لانه لا يقال احمرة ومن اجل
هذا انصرف يعمل مع وجود الوصف ووزن الفعل لانتفاء كلا الامرين منه اما الاول فظاهر واما الثاني فلكونه
قابلا للتاء تقول هذا جمل يعملة اي ناقة يعملة نعم اذا سمي به كان غير منصرف لانه غير قابل للتاء وكذلك
حكم ارمل قوله وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف اي كل غير منصرف فيه علمية مؤثرة اي العلمية سبب في منع الصرف
فانه اذا نكر صرف لانه يتبين من قبل ان العلمية المؤثرة لا تجامع علة اخرى الا والعلمية شرط فيها تاثير تلك العلة
الا العدل ووزن الفعل فانها تجامع مع العدل ووزن الفعل مؤثرة وليست بشرط في العدل ووزن الفعل
وانما قلنا انه يتبين من قبل ان العلمية المؤثرة لا تجامع علة اخرى الا انها شرط فيها لان تلك العلة
ان كانت الوصف فلانها لا تجتمع معه من حيث ان بينهما التضاد وان كانت التانيث بالتاء او التانيث
بالمعنوي او المعرفة او العجمة او التركيب او الالف والنون في الاسم فالعلمية شرط فيها وان كانا في الصفة
فان العلمية لا تجتمع معهما لما بينهما من التضاد وان كانت الجمع او التانيث بالالف فلانهما لا تجتمع معهما مؤثرة لاستقلالها
بها في منع الصرف بدون العلمية وانما قلنا ان العلمية تجامع مؤثرة مع العدل ووزن الفعل يمنع صرف عمر للعدل
والعلمية ويمنع صرف احمد للعلمية ووزن الفعل وانما قلنا ان العلمية ليست بشرط في العدل ووزن الفعل يمنع
صرف العدل من غير العلمية في نحو ثلث ورباع ويمنع صرف وزن الفعل من غير العلمية في احمر اذا كان صفة قوله
وهما متضادان اي العدل ووزن الفعل متضادان وهو اشارة الى جواب سؤال مقدر وذلك السؤال ان

يقال اذا

ان يقال اذا لم يكن العلمية شرطا في العدل ووزن الفعل فجاز ان يكون كلمة فيها العدل ووزن الفعل والعلمية
فاذا نكرت زالت العلمية ولم يزل العدل ووزن الفعل لان العلمية ليست بشرط فيهما فاذا لم يصدق كل ما
فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف وجوابه ان يقال ان العدل ووزن الفعل متضادان اي لا يجتمعان معا لاستقراء
فاذا لا يكون مع العلمية الا احدهما وفيه نظر لانه لا يتوجه السؤال المقدر لان العلمية في الكلمة المفروضة
غير مؤثرة وجوابه انا لا نسلم ان العلمية ليست بمؤثرة ح والا لزم الترجيح من غير مرجح اذ كل من الثلاثة
سبب تام فالقول بمؤثرية الاثنين دون الثالث مع تساويها في السببية ترجيح بلا مرجح وليس
مثل مساجد علما كذلك لان الجمع وحده مانع من الصرف من غير النظر الى العلمية وليس العلمية كذلك ولا شيء
من العدل ووزن الفعل كذلك واذا عرفت ذلك فنقول ان لم يكن في غير المنصرف الذي فيه العلمية المؤثرة
شيء منهما اعني العدل ووزن الفعل فاذا نكر صرف لبقائه بلا سبب لزوال العلمية وزوال ما هي شرط
فيه وان كان فيه احدهما فاذا نكر صرف ايضا لبقائه على سبب واحد لانه زال العلمية ولم يزل احدهما والعلم
انه اي فيما العلمية مؤثرة لانها لو لم تكن مؤثرة لم يصدق قوله وكل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف
لان مثل مساجد وحبلى وحمراء اذا سمي به يكون فيه علمية وليس من حكمه اذا نكر صرف لان العلمية غير مؤثرة لان
منع صرفه انما هي للجمعية لا للعلمية والتانيث قوله وخالف سيبويه الاخفش في مثل احمر اعلم ان نحو احمر
غير منصرف للصفة ووزن الفعل واذا سمي به فكذلك غير منصرف للعلمية ووزن الفعل اما اذا نكر بان
يقع فيه اشتراك بعد التسمية ففيه خلاف بين سيبويه والاخفش فقال سيبويه انه غير منصرف لوزن الفعل
والصفة الاصلية فقال الاخفش انه منصرف لانه انكر ما لم يعتبر فيه الوصفية الاصلية فلم يبق فيه الا سبب
واحد وهو وزن الفعل فصرف وجوابه ان نقول سلمنا انه اذا نكر ما لم يعتبر فيه الوصفية لكن لم قلتم
الوصف انه لم يعتبر بعد ذلك وبيان ذلك ان احمر اذا كان علما لم يمكن اعتبار الوصفية لما بين العلمية
والوصفية من التضاد ولكن اذا نكر زال ذلك المانع وكذلك حكم كل ما فيه صفة مع سبب اخر نحو سكران و
صدق ان في مثل احمر ولم يقع في احمر وباب ثلث مثنى من هذا الحكم لانه اذا سمي به لم يبق فيه العدل فلم يكن فيه
الا العلمية بعد التسمية وبعد التنكير وقبل التنكير واما بعد التنكير فلم يبق فيه الا الوصفية الاصلية قوله

ولا يلزم منه باب

ولا يلزم منه باب حاتم الخ اي ولا يلزم سيبويه باب حاتم اذا سمي به هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال لو
كانت الصفة الاصلية معتبرة بعد العلمية في احمر لكانت معتبرة في مثل حاتم اذا سمي به لكونه وصفا في الاصل
ولو كانت معتبرة بعد العلمية فيه لكان حاتم غير منصرف و الوصفية الاصلية لكنه ليس كذلك فلم يكن الصفة الا
صلية معتبرة وجوابه ان نقول لا نسلم ان الصفة الاصلية لو كانت معتبرة بعد العلمية في احمر لكانت معتبرة
في مثل حاتم اذا سمي به لان الوصفية لو اعتبرت في حاتم على ما لزم اعتبار المتضادين في حكم واحد وهو منع
الصرف لان العلم لا يقع على كثيرين والصفة يقع على كثيرين واعتبار المتضادين في حكم واحد غير جائز
وليس كذلك احمر بتنكير بعد لعدم اعتبار العلمية ح في منع الصرف فلم يلزم من اعتبار الصفة في منع الصرف
حال التنكير اعتبار المتضادين واتفاقهما في حكم واحد لجواز اعتبار المتضادين في حكمين مختلفين كقوله
اتاني وعبد الحوص من آل جعفر فيا عبد عمرو لو نهيت الاحاوصا فانه اعتبر العلمية في احوص من جهة
منع الصرف وجمع على احاوص واعتبر الصفة من جهة جمعه على احوص واعلم ان قوله وكل ما فيه علمية مؤثرة
فانه اذا نكر صرف اي يكون كليا على رأي الاخفش لا على رأي سيبويه **قوله** وجميع الباب باللام او الاضافة
ينجر بالكسر اعلم ان النحاة اتفقوا على ان جميع ما لا ينصرف اذا اضيف او دخله اللام انجر بالكسر ان كان اعرابه
لفظيا ولكن اختلفوا في ان دخول الكسر عليه من حيث انه منصرف او لا من هذه الحيثية فقال قوم انه منصرف لانه لما
دخل عليه ما هو من خواص الاسم اعني اللام والاضافة اخرجه من مشابهة الفعل فصار منصرفا فدخله الكسر وقال قوم انه
غير منصرف ايضا لوجود العلتين ايضا فيه بل انما دخله الكسر لان الكسر انما حذف تبعا للتنوين وحال اللام والاضافة لم يوجد
التنوين فيحذف فيتبع الكسر وقال قوم بعد اللام والاضافة حال التنكير ان بقي العلتان كان غير منصرف كمساجد
وحبلى وحمراء واحمر وسكران صفة علما بالعلتين وان لم يبقيا او لم يبق احدهما كان منصرفا كبعلبك وابراهيم
واحمد علما وهذا اقرب الى الحق من المذهبين الاولين **قوله المرفوعات** هو ما اشتمل على علم الفاعلية
اي المرفوع ما اشتمل على علم الفاعلية وهو الرفع انما لم يقل ما اشتمل على الرفع لئلا يتوهم تعريف الشيء بما هو مثله
في المعرفة والجهالة لان كل من لم يعرف المرفوع لم يعرف الرفع فالمرفوعات خبر مبتدأ محذوف اي هذا الباب
المرفوعات ولم يرجع الضمير الى المرفوعات لان التعريف انما هو للماهية لا للافراد كتعريف الاسم والفعل

والحرف

والحرف ويجوز ان يرجع الى المرفوع **قوله** فمنه الفاعل اي فمن المرفوع الفاعل انما ابتدأ بالفاعل من المرفوعات
لان الرفع للفاعل في الاصل وما سواه محمول على الفاعل في الرفع **قوله** وهو ما اسند اليه الفعل او شبهه
وانما قال اسند ولم يقل اخبر ليدخل فيه فاعل الامر والنهي وانما قال ما اسند الفعل اليه ولم يقل اسم اسند
الفعل اليه ليدخل فيه الفاعل الذي ليس باسم نحو اعجبني ان ضربت زيدا فان مع الفعل في محل الرفع بانه فاعل
اعجبني وليس باسم وان كان في تقدير الاسم قوله او شبهه ليدخل فيه فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة
وغيرهما كالمصدر واسم التفضيل واسماء الافعال والظرف والجار والمجرور لا كاسم المفعول لان مرفوعه
ليس بفاعل بل مفعول ما لم يسم فاعله نحو زيد قائم ابوه وزيد حسن ابوه فابوه فاعل اسم الفاعل في الاول
وفاعل الصفة المشبهة في الثاني **قوله** وقدم عليه على جهة قيامه به اي قدم الفعل او شبهه على الفاعل لدفع
وهم من يتوهم ان زيدا في قولنا زيد قائم مسند اليه فيكون فاعلا له لانه على تقدير ان يكون مسندا اليه ليس
الفعل مقدما عليه **قوله** على جهة قيامه به اي على جهة قيام الفعل بالفاعل ليخرج منه مفعول ما لم يسم فاعله نحو
ضرب زيد فان زيدا اسند الفعل اليه وقدم عليه لكن لا على جهة قيامه به لان الفعل وهو الضرب لا يكون
قائما بالمفعول بل قائم بالفاعل وانما قال على جهة قيامه به ولم يقل قائم به ليدخل فيه الفاعل الذي يقوم الفعل به
حقيقة نحو علم زيد والفاعل الذي لا يقوم به الفعل حقيقة نحو قرب زيد ومات ولم يقم زيد فالفاعل عنده
انما يكون فاعلا بثلاثة شروط احدها ان يكون الفعل او شبهه مسندا اليه والثاني ان يكون الفعل او شبهه
مقدما عليه والثالث ان يكون قائما به ولم ينتقض الحد بمثل زيد في قولنا ان قام زيد قمت لان المراد
بالاسناد اعم من الاسناد بالفعل او تقديرا لا اسناد ولا بمثل لم يقم زيد مع انه ما اسند الفعل اليه لان المراد
بالاسناد هو الاسناد في الايجاب والسلب ولقائل ان يقول لا يخلو من ان يراد بالفعل في قوله ما اسند اليه
الفعل الاصطلاحي او الفعل الحقيقي الذي هو المصدر وايا ما كان ففيه اشكال اما ان اريد به الفعل الا
صطلاحي فلان الفعل الاصطلاحي غير قائم بالفاعل كما انه غير قائم بالمفعول واما ان اريد به الفعل الحقيقي
فلانه لا حاجة ح الى قوله او شبهه ويمكن ان يجاب عنه بان المراد به مدلول الفعل الاصطلاحي وهو الحدث
المقترن باحد الازمنة الثلاثة او شبهه اعني الحدث فقط والضمير في قيامه يعود الى ذلك المدلول بالجواز

عود الضمير الى بعض الدبول الفعل المذكور وح لا يشكل الحد وتجاب ان يورد المستفهم عليه فيه ينتقض الحد ببعض

التوابع نحو اعجبني زيد حسنه مع ان حسنه اسند اليه الفعل مقدما عليه على جهة قيامه به وليس بفاعل ويمكن

ان يجاب عنه بان المراد بالمسند اليه هو المسند اليه اولا **قوله** والاصل ان يلي فعله اي الاصل في الفاعل ان يلي

الفعل ويتقدم على المفعول وساير الاشياء المعمولة للفعل لان قربه بالفعل اكثر من قرب ساير الاشياء بالفعل

لان الفعل لا يفيد بدونه ويفيد بدون ساير الاشياء وكونه موجد الفعل غالبا بخلاف ساير الاشياء

قوله فلذلك جاز ضرب غلامه زيد الخ اي ولاجل ان اصل الفاعل ان يلي فعله ويتقدم على المفعول جاز

ان يقال ضرب غلامه زيد فانه لولا ان زيد المؤخر لفظا عن غلام مقدم رتبة على غلام لزم الاضمار قبل الذكر

لفظا ورتبة وهو غير جائز ولهذا جاز ان يقول ظنهما الزيدان منطلقين ولاجل ان اصل الفاعل ان يتقدم

على المفعول امتنع ان يقال ضرب غلامه زيدا لانه يلزم منه الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة اما لفظا فلان الضمير

الذي في غلامه يعود الى زيد وزيد مؤخر لفظا واما تقدمه رتبة فلان غلامه فاعل ضرب وزيدا مفعول

ضرب والفاعل مقدم على المفعول رتبة فان قيل لم جوز ثم الاضمار قبل الذكر في مثل قولنا اكرمني وضربت

زيدا ولم تجوزوا في نحو هذا مع وجود المعنى بعده في الموضعين قلنا للفروق وهي وجوب وجود الفاعل

على وامتناع وجوده الا مع الاضمار قبل الذكر على تقدير اعمال الفعل الثاني وهي مفقودة ههنا بجواز

تقديم المفعول على الفاعل اعلم ان المفعول الاول من باب اعطيت بمنزلة الفاعل في مثل اخذ والثاني

بمنزلة المفعول في مثل هذا عند البصريين في عدم جواز اعطيت صاحبه الدرهم وجواز اعطيت درهمه

زيدا ومنه قوله ومن كان يعطي حقهن القصائدا **قوله** واذا انتفى الاعراب لفظا الخ اي واذا انتفى

الاعراب في الفاعل والمفعول معا لفظا والقرينة نحو ضرب موسى عيسى وضرب من على الباب من على السطح

وجب تقديم الفاعل على المفعول دفعا للالتباس واي فاذا والقرينة لانه لو انتفى الاعراب لفظا وهم

تبع القرينة لم يجب تقديم الفاعل نحو اكل موسى الكمثرى فان من المعلوم ان موسى اكل والكمثرى ماكول و

ضرب موسى العاقل عيسى الغافل فضربت موسى السعدى فلم يحصل الالتباس بتاخير الفاعل وكذلك اذا

كان الفاعل ضميرا متصلا وجب تقديم الفاعل على المفعول لانه لو اخر لزم ان لا يكون متصلا وقد فرض

انه متصل

ا ي بطل

انه متصل هذا خلف واما لم يجز ان يكون الفاعل متصلا مؤخرا عن المفعول المتصل لكراهتهم ان يتقدم الاضعف على الا

قوى في ما هو كالكلمة الواحدة وانما قال مضمرا لانه لو كان الفاعل ظاهرا لم يجب تقديمه على المفعول واما قال متصلا

لانه لو كان مضمرا منفصلا لم يجب تقديمه على المفعول نحو ما ضرب الا انت وما ذكره يشكل بمثل قولنا زيدا ضربت فان

فاعله مضمر متصل مع جواز تقديم المفعول عليه وعلى هذا اجاب عنه بان المراد منه وجوب تقديم الفاعل على المفعول امتناع

تقديم المفعول عليه فقط وكذلك اذا وقع مفعول الفاعل بعد الا وجب تقديم الفاعل على المفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرا

لانه لو اخر انقلب المعنى لان معنى ما ضرب زيد الا عمرا انحصار ضرب زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص اخر

فاذا قيل ما ضرب عمرا الا زيد جاز ان يكون زيد ضاربا لشخص اخر ولم يجز ان يكون عمرو مضروبا لاخر وقيد بقوله لانه

انما يلزم انقلاب المعنى ان لو قدم المفعول على الفاعل من غير الا اما اذا قدم عليه مع الا فلم يلزم انقلاب في هذا

المعنى وهو ظاهر نحو ما ضرب الا عمرا زيد لا يقال لو جاز ما ضرب الا عمرا زيد فلا يخلو من ان يجوز مع تعدد المستثنى

المفرغ بعد الا في الفاعل والمفعول بمعنى ما ضرب احد احدا الا عمرا زيدا او لا مع تعدد المستثنى المفرغ فان

كان الاول كان الحصر فيهما والمقصود الحصر في احدهما هذا خلف وان كان الثاني كان القول ما ضرب الا عمرا

زيد ممتنعا لانه يبقى الفعل بلا فاعل ولا قايم مقام الفاعل لان زيد يمتنع ان يكون فاعلا في ضرب لانه تحت الاستثناء

وهو انه يجوز لا مع تعدد المستثنى المفرغ ويمتنع بقاء الفعل بلا فاعل لان زيدا مؤخر لفظا المقدم رتبة

يكون فاعلا للفعل ويكون تقديره ما ضرب زيد الا عمرا وح لم يلزم بقاء الفعل بلا فاعل مع ان الاخفش

اجازه في كتابه الكبير وكذا اعتبار التعدد هو وكذلك اذا وقع مفعول الفاعل بعد معنى الا نحو انما ضرب زيد عمرا

لان معناه ما ضرب زيد الا عمرا وانما علة التي ذكرنا هي في الا موجودة ههنا **قوله** واذا اتصل به ضمير

المفعول الخ اي اذا اتصل بالفاعل ضمير يعود الى المفعول نحو زيدا غلامه وجب تاخير الفاعل عن المفعول لانه لو قدم

عليه وقيل ضرب غلامه زيدا لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وانه ممتنع كما مر اعلم انه اذا اتصل بالمفعول

الاول من باب اعطيت ضمير المفعول الثاني منه وجب تاخير الاول نحو اعطيت الدرهم صاحبه عند البصريين لان

حق المفعول الاول ان يتقدم على الثاني وكذلك اذا وقع الفاعل بعد الا وجب تاخير الفاعل عن المفعول نحو ما ضرب

عمرا الا زيد لانه لو قدم انقلب المعنى لان معنى قولنا ما ضرب عمرا الا زيد ان عمرا ليس مضروبا الا لزيد

وزيد جاز ان يكون ضاربا لغير عمرو واذا قدم الفاعل على المفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرا جاز ان يكون عمرو
مضروبا لغير زيد ولم يجز ان يكون زيد ضاربا لغير عمرو وفيه نظر من الاشكال الذي عرفته وكذلك اذا وقع
الفاعل بعد معنى الا نحو انما ضرب زيد وجب تأخير الفاعل على المفعول لانه في المعنى ما ضرب عمرا الا زيد فالعلة
التي ذكرنا ها في امتناع تقديم الفاعل في الا موجودة في انما وكذلك اذا اتصل مفعول الفاعل بالفعل والفاعل
غير متصل نحو ضربني زيد وجب تأخير الفاعل لانه لو قدم لزم انفصال المفعول فالتقدير انه متصل وهذا
خلف وانما قال والفاعل غير متصل لانه لو كان الفاعل متصلا مع اتصال المفعول وجب تقديم الفاعل على
المفعول نحو ضربتك كما ذكرنا **قوله** ويحذف الفعل لقيام قرينة اعلم ان الفعل الرافع للفاعل يحذف لقيام
قرينة دالة عليه تارة على سبيل الجواز وتارة على سبيل الوجوب اما على سبيل الجواز فكقولك زيد في
جواب من قال من قام اي قام زيد فيجوز اظهار قام وحذفه وكقوله ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط
مما تطيح الطوائح فكان قائلا قال من يبكي يزيد فقال ضارع اي يبكيه ضارع لخصومة فضارع مرفوع بانه فاعل
فعل محذوف والضارع الضعيف الذليل والمختبط السائل الذي يختبط بالليل والطوائح جمع المطيحة وهي
المهلكة ومثل قوله يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال على خلاف بفتح الباء على قراءة عاصم وابن عامر فرجال
مرفوع بانه فاعل فعل محذوف فكان قائلا قال من يسبحه فقيل رجال اي يسبحه رجال فلا يجوز ان يكون رجال
مرفوعا على انه مفعول ما لم يسم فاعله كقوله يسبح لان الرجال يسبحون في البيوت بالغدو والاصال
اما حذف الفعل على سبيل الوجوب ففي كل موضع له مفسر كقوله تعالى وان احد من المشركين استجارك
فاحد مرفوع بانه فاعل فعل محذوف اي وان استجارك احد من المشركين استجارك وانما وجب حذفه لانه
فسر هذا الفعل بعده فلو اتى به لزم جمع المفسر والمفسر وهو غير جائز لان ذكر المفسر يصير حشوا بلا فائدة
وانما قلنا ان احد فاعل فعل محذوف ولم يقل انه مبتدأ ما بعده خبره لان ان حرف الشرط وحرف الشرط
يجب ان يدخل الفعل لفظا او تقديرا **قوله** وقد يحذفان معا اي وقد يحذف الفعل والفاعل جميعا في جواب
من قال اقام زيد فيقال في جوابه نعم اي نعم قام زيد فيجوز حذف الفعل والفاعل ويجوز اظهارهما
وانما قدر الجملة الفعلية في قولك نعم لا الاسمية وهي المبتدأ والخبر ليكون الجواب مطابقا للسؤال

قوله اذا تنازع

قوله اذا تنازع الفعلان اي اذا تنازع العاملان او اكثر اسما ظاهرا بعدهما سواء كان
العاملان فعلين نحو ضربت واكرمت زيدا او اسمين نحو انا ضارب ومكرم زيدا بمعنى ان كل واحد
منهما يطلب ان يعمل في ذلك الاسم فهذا التنازع قد يكون في الفاعلية اي كل واحد منهما يطلب ان يكون
ذلك الاسم فاعلا له وقائما مقامه نحو ضربني واكرمني زيد وضرب واكرم زيد وقد يكون في المفعولية اي
كل واحد منهما يطلب ان يكون ذلك الاسم مفعولا له صريحا نحو ضربت واكرمت زيدا او غير صريح كقوله تعالى
يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة وقد يكون في الفاعلية والمفعولية اي احدهما يقتضي الفاعلية
والاخر يقتضي المفعولية وهو على ضربين احدهما ان الاول يقتضي الفاعلية والثاني يقتضي المفعولية
نحو اكرمني وضربت زيدا واكرم وضربت زيدا والثاني ان يقتضي الاول المفعولية والثاني الفاعلية
نحو اكرمت وضربني زيد واكرمت وضرب زيد واشار الى هذين الضربين صريحا بقوله مختلفين اي
متعاكسين في الاقتضاء فيكون الاقسام الاربعة مذكورة بالفعل اعلم ان قوله مختلفين وهو
حال عن الفعلين المقدرين بعد قوله فقد يكون في الفاعلية اي فقد يكون تنازع الفعلين في
الفاعلية والمفعولية متعاكسين بمعنى ان الاول يقتضي الفاعل والثاني يقتضي المفعول او بالعكس
ولا يمكن ان يكون حالا من الفاعلية والمفعولية لانه غير محتاج اليه ولانه لو كان كذلك لوجب تأنيثه
ويمكن ان يقال ايضا ان قيد الفعلين بمختلفين لدفع وهم من توهم ان مثل ضرب ضرب زيد وضربت
ضربت زيدا من هذا الباب فانه ليس منه لان الفعل الثاني تأكيد للاول والمراد بالمختلفين على هذا الوجه
هو المختلفان في لفظهما او في عملهما حتى لا ينتقض بمثل ضربت وضربني زيد وانما قال في الفاعلية والمفعولية
ولم يقل في الفاعل والمفعول ليتناول مفعول ما لم يسم فاعله والجار والمجرور فالبصريون يختارون اعمال الفعل
الثاني في ذلك الاسم للقرب والجوار والكوفيون يختارون اعمال الفعل الاول في ذلك الاسم لكونه اهتم
لتقدمه واعمال الاتم اولى ولكل واحد من الفريقين حجج ومناقضات كثيرة لا نطول الكتاب
بذكرها وانما قال ظاهرا بعدهما لامتناع تنازعهما مضمرا بعدهما لم يكن الحكم مثل ما ذكره لاستواء
الفعلين في الاضمار اما اذا تنازعا مضمرا اغايبا نحو زيد ضربني واكرمني فظاهر انما اذا تنازعا

مضمر اي ظاهرا او مستكنا نحو ضربت واكرمت لو ضربتُ واكرمتَ فلدفع الالتباس وكذا في نحو
ضربه واكرمه وضربك واكرمك وفيه نظر لجواز ان يقال ما ضربه واكرم الا انا او انت وما ضربت واكرمت
الا اياك وزيد ضربك واهان او ضرب واهانك ولا يجاب عنه بان معمول احدهما محذوف لا مضمر لان الكلام
في تنازع الفعلين واعمال احدهما سواء حذف معمول الآخر او اضمر وانما قال بعدهما لانه لو كان الاسم | اوبينهما
قبلهما امتنع التنازع او لم يترتب الحكم المذكور عليه لانهما ان اقتضيا الفاعل نحو زيد ضربني واكرمني ونحو
ضربني زيد واكرمني او اقتضيا الفاعلية والمفعولية وتقدم عليهما نحو زيد ضربني واكرمت وزيدا ضربت
واكرمني او اقتضى الثاني الفاعلية والاول المفعولية وتوسط بينهما نحو ضربت زيدا واكرمني لزم الامر الاول
لامتناع تقدم الفاعل على الفعل وان اقتضى الاول الفاعلية والثاني المفعولية وتوسط بينهما نحو ضربني زيد
واكرمت او اقتضيا المفعولية نحو زيدا ضربت واكرمت ونحو ضربت زيدا واكرمت لزم الامر الثاني وهو
عدم ترتب الحكم المذكور عليه لتعين زيد في المثال الاول لان يكون فاعلا لضربني لاسناد الفعل اليه وتجرده
من غيره وعود ما اخر عليه ولتعين زيد في المثالين الاخرين لان يكون مفعولا لضربت كما ذكرناه وفي لزوم
الامر الثاني نظر قوله فان اعملت الثاني اضمرت الفاعل في الاول اي فان اعملت الفعل الثاني كما هو راي البصريين
فالفعل الاول اما ان يقتضي الفاعل او يقتضي المفعول فان اقتضى الفاعل اضمرت الفاعل في الاول موافقا
للاسم الظاهر في التذكير والتانيث والافراد والتثنية والجمع تقول ضربني واكرمت زيدا وضرباني واكرمت
الزيدين وضربوني واكرمت الزيدين وضربتني واكرمت هندا وضربتاني واكرمت الهندين وضربنني واكرمت
الهندات ولا يحذف فاعل الفعل الاول خلافا للكسائي فانه يختار حذف الفاعل ههنا اي من الاضمار قبل الذكر
وانما لم يجز حذف الفاعل في الفعل الاول لتوقف الكلام عليه وعدم استقلال الفعل بدونه والفرق
بين الحذف والاضمار انما يظهر في التثنية والجمع والتانيث تقول على تقدير الحذف ضربني واكرمت الزيدين
وضربني واكرمت هندا وضربني واكرمت الهندين وضربني واكرمت الهندات والمراد بالفاعل في قوله
اضمرت الفاعل هو الفاعل او ما يقوم مقام الفاعل ليدخل فيه مثل ضرب وضربت زيدا ويعلم ان المراد ذلك
من قوله قبل في الفاعلية قوله وجاز خلافا للفراء اي وجاز مثل هذه المسئلة وهي ان الفعل الاول يقتضي

الرفع والثاني

الرفع والثاني يقتضي النصب ويعمل الفعل الثاني دون الاول نحو ضربني واكرمت زيدا خلافا للفراء ويعلم
منه انه لو اقتضى الفعلان الرفع او النصب نحو ضربني واكرمني زيد وضربت واكرمت زيدا فان زيدا في الاول
فاعلهما وفي الثاني مفعول لهما او الاول النصب والثاني الرفع واعمال الثاني نحو ضربت واكرمني زيد والاول
الرفع والثاني النصب نحو ضربني واكرمت زيدا او اعمل الاول دون الثاني يجوز عند الفراء والذي احتج به
الفراء انه لو جاز مثله لزم احد الامرين المحذورين وهو اما حذف الفاعل من الاول واما الاضمار قبل الذكر
وكل واحد منهما غير جائز والذي يبطل قول الفراء قول الشاعر وكمتا مدماة كان متونها جرى فوقها واستشعرت
لون مذهب فان جرى واستشعرت تنازعا في لون مذهب فجرى اقتضى الرفع واستشعرت اقتضى النصب واعمل
استشعرت دون جرى قوله وحذفت المفعول في الاول ان اعملت الفعل الثاني كما هو راي البصريين والفعل
الاول يقتضي المفعول حذفت المفعول من الفعل الاول ان استغنى عن ذكر المفعول نحو ضربت واكرمني زيد
وانما لم يجز الاضمار ههنا من الاضمار قبل الذكر وانما لم يجر ما عند في الفاعل لوجوب ذكر الفاعل دون المفعول
فارتكبوا في الفاعل الاضمار قبل الذكر مع تنبيه للضرورة ولم يرتكبوا في المفعول لعدم الضرورة وان لم يستغن
عن ذكر المفعول اظهرت ذكر المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا فان حسبني وحسبت
تنازعا منطلقا الاخير واعمل فيه حسبت فوجب اظهار مفعول حسبني وهو منطلق الاول لان حذفه ممتنع لانه
لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت كما يجيء ولا يجوز الاضمار لئلا يلزم منه الاضمار قبل الذكر في المفعول الذي هو
فضلة في الكلام وفيه نظر لجواز اضمار المفعول الثاني لحسبني بعد ذكر منطلقا نحو حسبني وحسبت زيدا منطلقا
اياه قوله وان اعملت الاول الخ اي وان اعملت الفعل الاول كما هو راي الكوفيين فالفعل الثاني اما ان يقتضي
الفاعل او المفعول فان اقتضى الفاعل اضمرت الفاعل في الفعل الثاني موافقا للظاهر نحو ضربت واكرمني زيدا
وضربت واكرماني الزيدين وضربت واكرموني الزيدين والمراد بالفاعل في قوله اضمرت الفاعل هو الفاعل
او ما يقوم مقامه ليدخل فيه مثل ضربت واكرم زيدا وان اقتضى الفعل الثاني المفعول اضمرت ذلك
المفعول على المختار ليطابق الملفوظ المراد ولدفع الالتباس المفعول على ما هو غيره وجاز الحذف ايضا لانه لم يمنع
مانع لوجود القرينة الدالة عليه مثلا تقول في الاضمار ضربني واكرمته زيد وضربني واكرمتهما الزيدان و

وضربني اكرمتهم الزيدون وتقول في الحذف ضربني واكرمت زيدا وضربني واكرمت الزيدان وضربني واكرمت
الزيدون واما اذا منع مانع من الاضمار والحذف فوجب الاظهار نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان
منطلق فان حسبني وحسبتهما تنازعا منطلق واعمل فيه حسبني فوجب اظهار المفعول الثاني لحسبتهما وهو منطلقين
لانه لولا الاظهار لزم احد الامرين اما الحذف واما الاضمار والاول غير جائز لانه لا يجوز الاقتصار على احد
مفعولي باب حسبت والثاني ايضا غير جائز لانه لو اضمر لا اضمر مفردا او مثنى لا سبيل الى الاول لانه يمتنع ان
يقال حسبني وحسبتهما اياه الزيدان منطلق لانه لما كان المفعول الاول في باب حسبت مثنى وجب ان يكون
المفعول الثاني كذلك لكون الثاني عبارة عن الاول في المعنى ولا سبيل الى الثاني لانه يمتنع ان يقال حسبني
وحسبتهما اياهما الزيدان منطلق لان الضمير يعود الى المفرد وهو منطلق والضمير الذي يعود الى المفرد
يجب ان يكون مفردا وفيه نظر لانه ليس من هذا الباب وانما يكون منه ان لو تنازع الفعلان معمولا واحدا
لكنه ليس كذلك لان الاول يقتضي المفرد والثاني المثنى وجوابه ان الاول والثاني تنازعا اسم الفاعل
الانطلاق من غير نظر الى كونه مفردا او مثنى والافراد انما لزم من حيث انه اعمل فيه الاول فلو اعمل فيه
الثاني لزم التثنية قوله وقول امرئ القيس ولو انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس
منه لفساد المعنى استدل الكوفيون على ان اعمال الفعل الاول اولى من اعمال الثاني بقول امرئ القيس
وهو ولو ان ما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال وجه الاستدلال انه كفاني ولم اطلب
تنازعا في قليل وكفاني اقتضى رفع قليل ولم اطلب اقتضى نصبه وهو اختار اعمال الفعل الاول مع انه
يلزم منه حذف المفعول من الثاني ولم يلزم حذف شيء على تقدير اعمال الفعل الثاني فلولا ان اعمال
الفعل الاول اولى من اعمال الفعل الثاني لم يختره امرؤ القيس مع لزوم الحذف لانه فصيح والفصيح لا
يختار الا الافصح واجاب عنه المصنف بقوله ليس منه لفساد المعنى اي ليس هذا البيت مما تنازع فيه
الفعلان ظاهرا بعدهما لانهما لو تنازعا فيه لفسد المعنى لانه يلزم منه اجتماع النقيضين وذلك
مبني على معرفة مقدمتين احديهما ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول فلو دخل لو على المثبت
لصار ذلك المثبت منفيا فلو دخل على المنفي لصار ذلك المنفي مثبتا والثانية ان الحكم المعطوف على

جواب

جواب لو حكم جواب لو فقوله لم اطلب يكون جواب لو واذا تقررت هاتان المقدمتان فنقول لو
تنازع كفاني ولم اطلب قليل من المال من حيث المعنى يلزم منه اجتماع النقيضين لان قوله ولو ان ما اسعى
لادنى معيشة مثبت فيكون منفيا بعد دخول لو عليه فلم يكن سعيه لادنى معيشة واذا لم يكن سعيه
لادنى معيشة لم يكن طالبا القليل من المال واذا كان لم اطلب قليل من المال في حكم جواب لو يكون مثبتا
فيكون طالبا القليل من المال فاذن يلزم ان يكون طالب القليل من المال وان لا يكون طالبا القليل من المال
وهو اجتماع النقيضين وانه محال واذا لم يكن من هذا الباب فمفعول لم اطلب محذوف وتقديره لم اطلب
الملك والمجد ويدل عليه البيت الثاني لهذا البيت وهو قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد
المؤثل امثالي قوله مفعول ما لم يسم فاعله الخ اعلم انه انما ذكر المفعول الذي لم يسم فاعله لانه لما ذكر
تعريف الفاعل بحيث لم يدخل فيه مفعول ما لم يسم فاعله وجب افراده بالذكر لانه من المرفوعات ومفعول
ما لم يسم فاعله هو كل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه الفاعل نحو ضرب زيد وشرطه ان تغير صيغة
الفعل الى فعل ان كان ماضيا والى يفعل ان كان مضارعا اي يضم اوله ويكسر ما قبل آخره ان كان ماضيا
ويضم اوله ويفتح ما قبل آخره ان كان مضارعا وعلم من قوله وشرطه ان تغير صيغة الفعل الى فعل
ان تغير المذكور شرط فيما اذا كان عامله فعلا واما اذا كان اسما نحو زيد مضروب غلامه فليس
بشرط فان عامله قد يكون اسما وقد يكون فعلا وتسمية المذكور التغيير قوله ولا يقع
المفعول الثاني الخ اي لا يقع المفعول الثاني من باب علمت نحو علمت زيدا فاضلا مقام الفاعل لان
المفعول الثاني من باب علمت مسند الى المفعول الاول اي لكونهما مبتدأ وخبرا في الاصل فلو
وقع مقام الفاعل لكان مسندا ومسندا اليه في حالة واحدة وهو غير جائز وكذلك لا يقع المفعول
الثالث من باب اعلمت نحو اعلمت زيدا عمرا خير الناس موقع الفاعل لان المفعول الثالث مسند الى ا
المفعول الثاني فلو وقع موقع الفاعل لكان مسندا ومسندا اليه في حالة واحدة وانه غير جائز وكذلك
المفعول له نحو ضربت زيدا تاديبا له لا يقع موقع الفاعل لان النصب هو المشعر بالعلية فلو اقيم
مقام الفاعل لكان مرفوعا فلم يشعر بالعلية وكذلك المفعول معه نحو استوى الماء والخشبة لا يقع

مقام الفاعل لانه لو وقع مقام الفاعل لكان اما مع الواو نحو استوى الخشبة او لا مع الواو نحو
استوى الخشبة لا سبيل الى الاول لانه يلزم المعطوف بدون المعطوف عليه لان المفعول معه معطوف
على ما قبله بالحقيقة اللغوية ولا سبيل الى الثاني لان المفعول معه هو المذكور بعد الواو ولم يذكر
الحال والتميز مع انهما لا يقعان موقع الفاعل لانه يعلم من قوله كل مفعول حذف فاعله لانهما ليسا
بمفعولين **قوله** واذا وجد المفعول به الخ اي اذا وجد المفعول به ووجد ظرفا الزمان والمكان
والمصدر والجار والمجرور يتعين المفعول به لان يقوم مقام الفاعل لان مناسبته بالفاعل اكثر منقول
في ضربت زيدا يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا
شديدا في داره فتقيم زيدا مقام الفاعل وتنصب ما سواه على ما كان عليه وانما قيد المصدر بالصفة
لانه لم يقع موقع الفاعل الا بعد تقييده بامر زايد على مدلول الفعل من الصفة او غيرها ليفيد فايدة
زايدة على مدلول الفعل **قوله** فان لم يكن فالجميع سواء اي فان لم يوجد المفعول به فالجميع سواء اعني ظرفي
الزمان والمكان والمصدر والجار والمجرور سواء في قيامه مقام الفاعل فانت مخير في ذهب بزيد يوم
الجمعة امام الامير ذهابا شديدا في اقامة اي واحد منها مقام الفاعل فاي واحد منها اقيم مقام
الفاعل جعلت ما سواه منصوبا **قوله** والاول من باب اعطيت اولى من الثاني اي اقامة المفعول الاول
من باب اعطيت مقام الفاعل نحو اعطيت زيدا درهما اولى من اقامة المفعول الثاني مقامه لان مناسبة
المفعول الاول للفاعل اكثر من مناسبة المفعول له لان الاول آخذ والثاني مأخوذ ولا شك
ان نسبة الآخذ الى الفاعل اكثر من نسبة المأخوذ الى الفاعل واراد بباب اعطيت كل فعل كان في مفعوله
الاول فاعلية ما وفي الثاني مفعولية ما **قوله** ومنها المبتدأ والخبر اي ومن المرفوعات المبتدأ والخبر
قوله فالمبتداء هو الاسم المجرد الخ فقوله الاسم هو المقصود لانه لا يكون الا اسما او ما في معنى
الاسم نحو تسمع بالمعيدي خير من ان تراه اي ان تسمع بالمعيدي اعني سماعك بالمعيدي وقوله
المجرد عن العوامل اللفظية احتراز به عن الاسماء التي لا تكون مجردة عن العوامل اللفظية
كاسم ان وكان واسم ما ولا والمفعول الاول من باب علمت والمفعول الثاني من باب اعلمت قوله

مسند اليه

١٨

مسند اليه احتراز به عن الاسماء المجردة عن العوامل اللفظية التي هي في حكم الاصوات التي ينعق بها
وهي الاسماء الغير المركبة مع غيرها واحتراز به ايضا عن خبر المبتداء لانه وان كان مجردا عن العوامل
اللفظية لكنه ليس مسندا اليه بل مسندا به **قوله** او الصفة الواقعة بعد حرف النفي او الف الاستفهام
ليدخل فيه مثل اقايم زيد وما قايم زيد فان اقايم مبتداء مع انه ليس مسندا اليه وزيد فاعل له
ساد مسد الخبر على معنى ان الفايدة التي تحصل من المبتدا والخبر منهما فلو لم يقل او الصفة الواقعة لخرج
من تعريف المبتداء هذا النوع ولكن هذا النوع من المبتداء وانه غير جائز اعلم انه لو قال بعد حرف الاستفهام لكان
اولى ليدخل فيه مثل هل قايم زيد **قوله** رافعة لظاهر احتراز به عن الصفة الواقعة بعد الف الاستفهام او حرف
النفي الرافعة للمضمر نحو اقايمان الزيدان فانها لم تكن مبتداء بل خبر مبتداء والزيدان مبتداء لانها لو
كانت مبتداء والزيدان فاعلها ساد مسد الخبر لم تثن لان الفعل وشبهه اذا اسند الى الظاهر لم يثن
ولم يجمع كما هو المقرر فاسد تمام فلو لم يقل رافعة لظاهر لكان مبتداء وليس كذلك لانه خبر مبتداء وفيه
نظر والصواب ان يقال رافعة لغير ضمير مستتر ليخرج عنه اقايمان الزيدان واقايمان هما ويدخل فيه اقايم
الزيدان واقايم انتم ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالظاهر في قوله رافعة لظاهر الظاهر هو اللغوي لا
الاصطلاحي وفي لم يتوجه النقض بمثل اقايم انتم لان انتم ظاهر في اللفظ ولقايل ان يقول ان الحد يشكل بمثل
اقايم ابوه زيد اذا جعلت زيد مبتداء واقايم خبره وابوه فاعلا لقايم لانه يصدق عليه الحد المذكور مع انه
خبر مبتداء والجواب ان قايم مبتداء في جملة والجملة خبر زيد اعلم ان هذا الحد غير شامل لاسم الفعل مع انه مبتداء
على ما اختاره في باب الاسماء الافعال **قوله** مثل زيد قايم وما قايم الزيدان واقايم الزيدان فالمثال الاول
للمبتداء الذي هو اسم مجرد عن العوامل اللفظية مسند اليه والمثال الثاني للمبتداء الذي هو صفة واقعة
بعد حرف النفي رافعة لظاهر والمثال الثالث للمبتداء الذي هو صفة واقعة بعد الف الاستفهام **قوله** فان
طابقت مفردا جاز الامران اي ان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام رافعة لظاهر
مفردا اتفاقا بعدها نحو اقايم زيد وما قايم زيد جاز الامران اي جاز ان تكون الصفة مبتداء وما بعدها
فاعلها وفي تكون داخلة في تعريف المبتداء لكونها رافعة لظاهر وجاز ان يكون ما بعدها مبتداء وهي خبره

اي الصفة

وفي لم يكن داخلة في حد المبتدا لكونها رافعة للمظهر وانما قال مفردا لانها ان لو طابقت مثنى او مجموعا لم يجز الا ان
كانا قوله والخبر هو المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة قوله المجرد احتراز به عن خبر ان وكان وغيرهما وانما قال
المجرد ولم يقل الاسم المجرد لان خبر المبتدا قد يكون غير اسم بان يكون جملة والجملة ليست باسم لانها كلام والاسم كلمة
قوله المسند به احتراز به عن المبتدا الذي هو المسند اليه قوله المغاير للصفة المذكورة احتراز به عن الصفة
الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام رافعة لظاهر وفيه نظر لان الفعل المضارع نحو يضرب زيد يصدق
عليه انه المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة مع انه ليس بخبر مبتدا وينتقض ايضا بعض اقسام في اقسام انه ثم
لكونه مجردا مسندا به المغاير للصفة المذكورة مع انه ليس بخبر ويمكن ان يجاب عن الاول بان المراد بالمسند
المسند الى المبتدا وعن الثاني ان المراد بالظاهر هو الملفوظ سواء كان مظهرا او مضمرا قوله واصل المبتدا التقديم
اي اصل المبتدا ان يكون مقدما على الخبر لانه محكوم عليه وحق المحكوم عليه ان يكون مقدما على المحكوم به قوله
ومن ثم جاز في داره زيد وامتنع صاحبها في الدار اي ومن اجل ان اصل المبتدا التقديم جاز ان يقال في داره
زيد لان زيدا وان كان متاخرا عن في داره لفظا فهو مقدم تقديرا ولاجل هذا امتنع ان يقال صاحبها
في الدار لانه يلزم منه اضمار قبل الذكر لفظا ومعنى لان الضمير في صاحبها يعود الى الدار وهو مقدم على الدار
لفظا ومعنى اما تقديمه لفظا فظاهر واما تقديمه معنى فلان صاحبها مبتدا وحقه ان يكون مقدما على الخبر
قوله وقد يكون المبتدا نكرة اعلم ان حق المبتدا ان يكون معرفة لانه محكوم عليه وحق المحكوم عليه ان يكون
معرفة ليمكن ان يحكم عليه والا لم يفد ولكن جاز ان يقع نكرة اذا تخصصت تلك النكرة بوجه من الوجوه لانها
تقرب من المعرفة والتخصيصات على ما ذكره في الكتاب ستة احدها تخصصه بالوصف نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن
خير من مشرك فعبد مبتدا ومؤمن صفة وخير من مشرك خبره فالمبتدا هاهنا نكرة تخصص بالصفة والتصغير
كالصفة نحو رجيل قائم لانه في معنى الصفة والثاني تخصصه بالعلم بثبوت الخبر كقولك ارجل في الدار ام امرأة
فرجل مبتدا نكرة وخبره في الدار وامرأة عطف على رجل والمبتدا النكرة تخصصت هاهنا بحصوله في الدار لانه
ثبت عند المتكلم انه انما يسأل بالهمزة وام اذا عرف حصول احدهما في الدار لكن لا على التعيين والثالث
تخصصه بالعموم كقولك ما احد خير منك فاحد مبتدا نكرة وخير منك خبره والمبتدا النكرة تخصص بالعموم الذي افاده

حرف النفي

16

ما هو شبيه به فان قيل لم لم يضف مثل عشرين واخواته الى التمييز وفي التعليل المذكور نظر لانه لو كان صحيحا
لم تجز اضافته الى غير المميز لكنه جائز بالاجماع نحو عشرو زيد وعشرو رمضان والصواب ان يقال في تعليل
انه يضاف الى غير المميز كما رايت فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس ولم ينعكس الامر فعلى التوجيه اضافة
الشيء الى نفسه لان العدد هو المميز في المعنى فلو اضيف اليه لتوهم انه اضيف الى نفسه وانما لم يجز اضافة
مثلها الا زيدا لانه مضاف مرة فامتنع اضافته مرة اخرى قوله وعن غير مقدار عطف على مفرد اي التمييز
الذي يرفع الابهام عن ذات مذكورة اما تمييز عن مفرد مقدار واما تمييز عن مفرد غير مقدار ومثال
المفرد المقدار ما مر ومثال المفرد الغير المقدار نحو خاتم حديدا او فضة يجوز الاضافة وتركها لكن الاضافة
اكثر على الاصل واليه اشار المصنف بقوله والخفض اكثر قوله والثاني عن نسبة في جملة او ما ضاهاها
اي التمييز عن ذات مقدرة هو التمييز عن ذات مقدرة نسبة في جملة نحو طاب زيد نفسا او في مشابه الجملة
نحو زيد طيب ابا وابوة ودارا وعلما او في نسبة في اضافة نحو اعجبني طيبه ابا وابوة ودارا وعلما
ولله دره فارسا فان نفسا في قولنا طاب زيد نفسا يرفع الابهام المستقر عن ذات مقدرة لا عن ذات
مذكورة لانه ليس الابهام في ذات اسند اليه الطيب لجواز ان يسند الى زيد ظاهرا وان كان مسندا
الى ذات اخرى حقيقة او في ذات هي سبب نسبة الطيب اليه فذكر تلك الذات فرفع الابهام المستقر
وقوله او ما ضاهاها اي ما شابه الجملة وضاهاها فعل ماض من المضاهاة وهي المشابهة وما شابه الجملة
اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة مع فاعلها وقوله او في اضافة عطف على قوله في جملة اي
والثاني عن ذات مقدرة في نسبة في اضافة نحو اعجبني طيبه ابا وابوة ودارا وعلما فالمثال الاول
عبارة عن متعلق زيد والثاني اضافة بينه وبين غيره والثالث متعلق به تعلق المملوك بالمالك
والرابع متعلق به تعلق الوصف بالموصوف قوله ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه جاز اي
ان كان التمييز اسما صالحا لان يرجع الى ما انتصب عنه ولمتعلقه جاز ان يكون له وجاز ان يكون لمتعلقه
نحو طاب زيد ابا فالاب جاز ان يكون نفس زيد وجاز ان يكون من ولد زيدا ونحو طاب زيد ابوة فالابوة
جاز ان يكون المراد بها ابوة زيد وابوة من ولده وان لم يكن صالحا لذلك تعين ان يكون لمتعلق ما انتصب

عنه والا امتنع ان يكون تميزا عنه نحو طاب زيد علما ودارا فان العلم والدار لا يصح الا بجهة واحدة
وهي انه متعلق ما انتصب عنه هذا ما فهمته من شرح المصنف في هذا الموضع وفيه نظر لانه يلزم ان يكون
الشرط والجزاء واحدا وهو غير مفيد ولانه لا يلزم من انتفاء صحة الجمع المذكور ان يكون لمتعلق ما انتصب
عنه لجواز ان يكون لما انتصب عنه كقولنا طاب زيد نفسا ولان النقل غير مساعد لهذا الشرح وان حملناه
على مقتضى النحو اشكل بمثل طاب زيد نفسا فان نفسا يصح جعله لما انتصب عنه مع امتناع جعله لمتعلقه
وبالجملة لا يخلو الكلام ههنا عن تعسف قوله فيطابق فيهما اي يطابق التميز في الصورتين اعني ما انتصب عنه
ومتعلق ما انتصب عنه ما قصد اي ان قصد مفرد افرد التميز وان قصد مثنى ثني التميز وان قصد جمع
جمع التميز في الصورتين فتقول اذا كان التميز عين ما انتصب عنه نحو طاب زيد ابا والزيدان ابوين وا
لزيدون آباء وكذلك تقول اذا كان التميز متعلق ما انتصب عنه نحو طاب زيد ابا اذا اردت اباه فقط
وطاب زيد ابوين اذا اردت ابا وجدا او ابا واما وطاب زيد آباء اذا اردت ابا واجدادا له قوله
الا ان يكون جنسا اي يطابق التميز في الصورتين ما قصد الا اذا كان التميز جنسا فانه لم يطابق ح
كالعلم والابوة فانك اذا اردت العلم من حيث هو علم لا يطابق وكذلك اذا اردت الابوة من حيث هي ابوة
لا يثنى ولا يجمع الا ان تقصد الانواع المختلفة فح يثنى ان كان المراد مثنى ويجمع ان كان جمعا فيقال
طاب زيد علمين ان كان المراد انه طاب بسبب علمين مختلفين وطاب زيد علوما ان كان المراد انه طاب بسبب
علوم كثيرة ولقائل ان يقول في عبارة الكتاب نظر لان قوله الا ان يكون جنسا استثناء من قوله فيطابق
فيهما ما قصد والا ان تقصد الثاني استثناء من الاستثناء الاول فيكون معناه فيطابق التميز في الصورتين
ما قصد الا ان يكون التميز جنسا فانه لا يطابق ما قصد الا ان يقصد به الانواع فانه يطابق ما قصد
وفساده ظاهر لان الاستثناء الاول يقتضي عدم مطابقة التميز لما قصد في الجنس والاستثناء الثاني
يقتضي مطابقة التميز لما قصد في الجنس وهذا محال وجوابه انا لا نسلم التنافي لان الاول يقتضي عدم
مطابقة التميز لما قصد من التثنية والجمع في الجنس اذا لم يقصد الانواع المختلفة والثاني يقتضي مطابقته
لما قصد من التثنية والجمع في الجنس اذا قصد الانواع المختلفة فان قيل لا يمكن قصد التثنية والجمع في

الجنس

في الجنس الا مع قصد الانواع المختلفة فيلزم المحذور قلنا لا نسلم وذلك لتكثر آحاد نوع من جنس واحد فيجوز
ان يقصد اثنان او ثلثة من آحاده ذكر النوع مع انه لا يثنى ولا يجمع وح لم يطابق التميز ما قصد فان قيل
هلا لم يطابق التميز ما قصد من افراد نوع واحد من جنس واحد كما يطابق ما قصد من انواع جنس واحد
قلنا لاتحاد افراد النوع الواحد في الحقيقة واختلافها في العوارض والمشخصات واختلاف انواع
الجنس الواحد في الحقايق فجاز اطلاق الجنس مفردا على افراد نوع واحد اذا قصدت لاتحادها في الحقيقة
ولم يجز اطلاق الجنس مفردا على انواع جنس واحد اذا قصدت لاختلافها بالحقايق قوله وان كان
صفة اي ان كان التميز صفة كان التميز عين ما انتصب عنه ومطابقا له لكونه اياه في المعنى فيقال طاب زيد فا
رسا طاب الزيدان فارسين طاب الزيدون فوارس وكذلك تقول لله دره فارسا ودرهما فارسين ودرهم
فوارس واذا كان التميز صفة احتملت تلك الصفة ان يكون حالا كما في المثال المذكور لكن التميز اولى
من الحال لان المراد منه دعاء له مطلقا سواء كان حال كونه فارسا وغيره وهذا يفهم منه اذا كان تميزا دون
ان يكون حالا والفرق بين التميز في قولهم لله دره فارسا وبين قولهم مثلها زبدا لان الفارس يرفع الابهام
عن نسبة الدر الى الضمير لا عن نفس الدر وان الزبد يرفع الابهام عن نفس المثل اذ لا ابهام في اضافة المثل
الى الضمير بل في نفس المثل قوله ولا يتقدم التميز اي لا يتقدم التميز على العامل مطلقا سواء كان العامل فعلا
او غير فعل لانه ان كان غير فعل كان ضعيف العمل فلا يكون له قوة يعمل معها مؤخرا وان كان فعلا فلان
التميز في المعنى فاعل فكما لا يتقدم الفاعل على الفعل لا يتقدم هو ايضا عليه وانما قلنا انه فاعل في المعنى
لان اصل قولنا طاب زيد نفسا طاب نفس زيد واصل تصبب زيد عرقا تصبب عرق زيد الا انه عدل عنه
الى قولنا طاب زيد نفسا وتصبب زيد عرقا للتاكيد والمبالغة لان ذكر الشيء مبهما ثم ذكره مفسرا
يوجب التاكيد والمبالغة واما مثل قوله تع وفجرنا الارض عيونا فحمل عليه اطرادا للباب قوله والاصح ان
لا يتقدم على الفعل اي التميز لا يتقدم على العامل اذا لم يكن فعلا بالاتفاق اما اذا كان فعلا فالاصح
ان لا يتقدم ~~على العامل~~ عليه كما ذكرنا من قبل خلافا للمازني والمبرد فانهما اجازا تقديم التميز على العامل
الفعل تمسكا بقول الشاعر اتهجر ليلى بالفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق تطيب والجواب عنه

ان الرواية ممنوعة بل الرواية هكذا وما كان يعني بالعراق تطيب قوله المستثنى متصل ومنقطع الخ
اي المستثنى على ضربين احدهما مستثنى متصل والآخر مستثنى منقطع فالمستثنى المتصل هو الذي اخرج بالا او احدى
اخواتها عما فيه تعدد وكثرة لفظا نحو جائني الرجال الا زيدا فزيد مخرج عن متعدد لفظا لان الرجال جمع رجل
او تقديرا نحو جائني القوم الا زيدا فزيد مخرج عن القوم وهو متعدد تقديرا لانه موضوع لافراد كثيرين
لا لفظا لانه ليس بجمع لفظا بل معنى واللفظ وفيه نظر لان المستثنى منه لا تعدد فيه لفظا بل معنى والحق
ان يقال معناه ان المستثنى هو المخرج عن متعدد ملفوظ نحو جائني القوم الا زيدا او المخرج عن متعدد مقدر
نحو ما ضربت الا زيدا او يكون معناه ان المستثنى هو المخرج لفظا عن متعدد نحو جائني القوم الا زيدا او المخرج
عن متعدد تقديرا نحو جائني زيد ليس الا وانما قال بالا واخواتها ليخرج عنه المخرج عن متعدد بالصفة نحو
اكرم بني تميم العلماء فان الجهال مخرجة عنهم بالصفة والمخرج عنه بالبدل كقوله تعالى ولله على الناس
حج البيت من استطاع اليه سبيلا وبالشرط نحو اكرم القوم ان دخلوا الدار وبالحال نحو فلا يدخل الحد
المخرج بغير الا واخواتها فانه لا يسمى مستثنى واخوات الا هي غير وخلا وعدا وما عدا وما خلا وليس ولا
يكون وسوى وسواء قوله والمنقطع المذكور بعدها غير مخرج اي المستثنى المنقطع هو الذي ذكر بعد الا
او احدى اخواتها ولم يكن مخرجا نحو جائني القوم الا حمارا فالحمار هو المذكور بعد الا غير مخرج عن القوم لعدم
تناول القوم اياه قوله وهو منصوب الخ اي والمستثنى منصوب اعلم ان هذا الكلام شروع في بيان ان
المستثنى في اي موضع واجب النصب وفي اي موضع جائز النصب وفي اي موضع مخفوض فابتداء بالصورة
الاولى اعني واجب النصب وهو في خمسة مواضع احدها ان يكون المستثنى بعد الا الغير الصفة في كلام مو
جب والمراد بالموجب ان لا يكون نفيا ولا نهيا ولا استفهاما نحو جائني القوم الا زيدا وقيد الا
بغير الصفة لان الا لو كانت للصفة لم يجب النصب بل يكون المستثنى بعدها تابعا لما قبلها كقوله تعالى لو
كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فالله بعد الا التي هي الصفة اي آلهة غير الله فالرفع بالتبعية على الصفة
وانما قال في كلام موجب لانه لو كان في كلام غير موجب لم يجب النصب نحو ما جائني القوم الا زيد فانه يجوز
رفعه على البدل من القوم ونصبه على الاستثناء وانما يجب النصب هنا لامتناع البدل وامتناع حمل الا

على الصفة

على الصفة اما الاول فلاقتضاء البدل فساد المعنى لان المبدل منه في حكم الساقط فيكون تقدير قولنا
جائني القوم الا زيدا هو جائني الا زيد ويلزم منه مجيء جميع العالم اليه الا زيد وهو ظاهر الفساد واما الثاني فلانه
انما يحمل الا على الصفة اذا امتنع الاستثناء وههنا لا يمتنع ذكره والثاني من المواضع التي يجب نصب المستثنى فيها ان يكون
المستثنى مقدما على المستثنى منه نحو قوله وما لي الا آل احمد شيعة وما لي الا مشعب الحق مشعب فآل احمد مستثنى
مقدم على المستثنى منه وهو شيعة وكذلك مشعب الحق مستثنى مقدم على المستثنى منه وهو مشعب وانما وجب النصب
اذا كان مقدما على المستثنى منه لانه لم يصح ان يكون بدلا ولا صفة لامتناع تقدم البدل على المبدل منه وتقدم
الصفة على الموصوف واشار الى هذا القسم بقوله او مقدما على المستثنى منه والثالث من المواضع التي وجب نصب
المستثنى فيها ان يكون المستثنى منقطعا عند الاكثرين نحو ما جائني القوم الا حمارا وانما وجب نصبه لانه امتنع البدل
لامتناع كونه احد الابدال الاربعة واما امتناع الثلثة الاول فظاهر واما امتناع بدل الغلط فليصدوره
عن قصد وارادة وعدم كون بدل الغلط كذلك ولامتناع كونه صفة لعدم الفائدة في الصفة ههنا ولانه
لا يجوز الصفة الا اذا تعذر الاستثناء ولم يتعذر ههنا وانما قال في الاكثر لجواز البدل عند بعضهم كقوله وبلدة
ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس فاليعافير والعيس مستثنى منقطع بعد الا مع رفعه بالبدل والجواب
عنه عند الاولين ان المراد بالانيس ما يؤانس ويلازم المكان فهو اعم من الانسان فاليعافير والعيس
بدل من الانيس بدل البعض عن الكل والرابع من مواضع وجوب نصب المستثنى ان يكون بعد خلا وعدا عند الاكثر
تقول جائني القوم عدا زيدا او خلا زيدا اي عدا بعضهم زيدا او خلا بعضهم زيدا وانما وجب النصب لانه مفعول به
ويجب نصب المفعول به وانما قال في الاكثر لانهما حرفا جر عند بعضهم فيكون ما بعدهما مخفوضا والخامس من مواضع
وجوب نصب المستثنى ان يكون المستثنى بعد ما خلا وما عدا وليس ولا يكون وانما وجب نصبه بعد ما عدا وما
خلا لان ما مصدرية لا تدخل الا على الفعل فوجب ان يكون خلا وعدا بعد ما فعلين وفاعلهما مضمر والمستثنى
بعدهما مفعول به فوجب نصبه تقول جائني القوم ما خلا زيدا وما عدا زيدا اي ما خلا بعضهم زيدا اي جائني
القوم خلو بعضهم زيدا فهو مصدر في موضع الحال اي خاليا بعضهم زيدا وانما وجب نصب المستثنى بعد ليس ولا
يكون لانهما فعلان ناقصان اسمهما مضمر فيهما والمستثنى بعدهما خبرهما وتجب نصب خبرهما فوجب النصب

بين

وفيه نظر لان النصوص ... [illegible]

تقول جائني القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا اي ليس بعضهم زيدا ولا يكون بعضهم زيدا قوله ويجوز النصب
ويختار البدل الخ اي ويجوز نصب المستثنى ويختار ابداله عن المستثنى منه فيما بعد الا في كلام غير موجب بشرط ان
يكون المستثنى منه مذكورا نحو ما جائني القوم الا زيد وزيدا برفعه ونصبه فالرفع على البدل والنصب على الاستثناء
لكن البدل اولى من النصب لان البدل لا تكلف فيه والنصب فيه تكلف وهو تشبيهه بالمفعول به وانما قال في كلام غير
موجب لانه لو كان في كلام موجب لم يجز البدل كما مر في مواضع وجوب النصب وانما قال وذكر المستثنى منه لانه لو لم
يكن المستثنى منه مذكورا لم يكن من هذا الباب بل اعرابه على حسب العوامل كما يجي ومثال ما يجوز فيه النصب ويختار
البدل قوله ما فعلوه الا قليل برفع القليل على البدل من واو فعلوه ونصبه على الاستثناء قوله ويعرب على حسب
العوامل الخ اي ويعرب المستثنى على حسب مقتضى العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور واي يجوز عدم ذكر المستثنى منه
في كلام غير موجب لصحة المعنى ولم يجز في الموجب لعدم صحة المعنى مثاله ما ضربني الا زيد فان اقتضى العامل
المتقدم الفاعل يرفع ما بعد الا بان يكون فاعلا له نحو ما جائني الا زيد وان اقتضى العامل المفعول به ينصب بكونه
مفعولا به نحو ما ضربت الا زيدا وان اقتضى العامل المصدر ينصب بكونه مصدرا نحو ما ضربت الا ضربة وكذلك في
ساير الاشياء ويسمى مفرغا قوله الا ان يستقيم المعنى استثناء من قوله وهو في غير الموجب اي عدم ذكر المستثنى
منه انما هو في غير الموجب الا ان يستقيم المعنى فانه يجوز عدم ذكر المستثنى منه في الاثبات ايضا نحو قولك
قرأت الا يوم الجمعة لجواز ان يقرأ كل يوم الا يوم الجمعة قوله ومن ثمه لم يجز ما زال زيد الا عالما اي ومن
اجل انه لا يجوز عدم ذكر المستثنى منه في الموجب لم يجز ان يقول ما زال زيد الا عالما لان زال للنفي وما للنفي
فيكون ما زال للاثبات لان النفي اذا دخل النفي افاد الاثبات فمعناه ثبت زيد الا عالما وهو غير جائز لما مر
قوله واذا تعذر البدل على اللفظ الخ اي اذا تعذر ابدال المستثنى من لفظ المستثنى منه حيث جاز الابدال
تعين البدل من موضع المستثنى منه نحو ما جائني من احد الا زيد فانه يجوز نصب زيد على الاستثناء ويجوز رفعه
على البدل من موضع احد لكن لا يجوز من لفظ احد لانه لو ابدل من لفظ احد لكان من مقدرا بعد الا فيه لان
البدل بتكرير العامل فيكون تقديره جائني من زيد فيلزم زيادة من في الاثبات وهو غير جائز عند سيبويه واذا
بطل ابداله من لفظ احد تعين ابداله من محل احد لان محله رفع بانه فاعل ما جائني ومن زايدة لتاكيد النفي وكذلك
ومن زايدة
لا احد فيها

لا احد فيها الا عمرو فان عمرو الا يجوز ابداله من لفظ احد لانه لو ابدل من لفظه لزم تقدير لا عاملة بعد الا وهو غير جائز
وكذلك ما زيد شيئا الا شيء فالشيء الثاني لا يجوز ابداله من لفظ الشيء الاول لانه لو ابدل من لفظه لزم تقدير ما
عاملة بعد الا وهو غير جائز لان ما ولا لا تقدر ان عاملتين بعد الا لان نفيهما قد انتقض بالا فاذن بطل عملهما لانهما
انما تعملان لاجل النفي لانهما انما تعملان لاجل شبههما بليس من حيث النفي فاذا انتقض النفي بطل المشابهة بليس اذا
بطل المشابهة بليس بطل عملهما قوله بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا اي لا يجوز ان يقال ما زيد شيئا الا شيئا
بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا فانه جاز هيهنا لان ليس انما تعمل لاجل الفعلية لا لاجل النفي واذا كان كذلك لم
يكن اثر لنقض النفي مع بقاء الامر الذي تعمل ليس بسببه وهو الفعلية فالضمير في قوله العامل هي عايد الى ليس والضمير في
قوله لاجله يعود الى الامر او الالف واللام التي هي العاملة وهو الصحيح قوله ومن ثم جاز ليس زيد الخ اي ومن
اجل ان عمل ما لاجل النفي وعمل ليس لاجل الفعلية لا لاجل النفي جاز ان يقال ليس زيد الا قائما لبقاء الفعلية التي
تعمل ليس لاجلها مع بطلان النفي وامتنع ان يقال ما زيد الا قائما لبطلان النفي الذي لاجله تعمل ما قوله
ومخفوض بعد غير وسوى وسواء الخ اي المستثنى مجرور بعد غير وسوى بكسر السين وضمها وسواء بكسر السين
وفتحها وحاشا تقول جائني القوم غير زيد وسوى زيد وسواء زيد وحاشا زيد لان المستثنى بعد غير
وسوى وسواء مضاف اليه والمضاف اليه مجرور فوجب جره بعدها وان المستثنى بعد حاشا مجرور بحاشا
لانه حرف جر وانما قال في الاكثر لان حاشا حرف جر عند اكثر النحاة فيكون ما بعدها مجرورا عند الاكثرين
وفعل عند بعضهم واذا كان فعلا لم يكن ما بعده مخفوضا بل منصوبا بانه مفعول به فاعله مضمر كما ذكر في خلا
وعدا قوله واعراب غير كاعراب المستثنى بالا على التفصيل اي اعراب غير اذا استعمل للاستثناء مثل اعراب الاسم
المستثنى بالا على التفصيل اي كما ان المستثنى بالا في الصورة التي اذا كان في كلام موجب لم يجز الا النصب فكذلك
هيهنا لم يجز الا النصب تقول جائني القوم غير زيد بالنصب فقط وكما انه اذا تقدم المستثنى بالا على المستثنى منه
وجب النصب كذلك هيهنا تقول ما جائني غير زيد القوم بنصب غير فقط وكما انه اذا كان المستثنى بالا منقطعا
وجب النصب كذلك هيهنا تقول ما جائني القوم غير حمار وكما ان المستثنى بالا اذا كان في كلام غير موجب والمستثنى
منه مذكور جاز النصب والبدل فكذلك هيهنا تقول ما جائني القوم غير زيد بالنصب على الاستثناء والرفع على البدل

واذا لم يكن المستثنى منه مذكورا لم يجر الا الاعراب الذي يقتضيه العامل كما ذكرنا مثل قولك ما جاءني غير زيد وما ضربت غير
زيد وما مررت بغير زيد وما ضربت زيدا غير ضربة وما ضربت زيدا غير يوم الجمعة قوله وغير صفة حملت على الا للاستثناء اعلم
ان اصل غير ان يكون صفة لجواز وقوعه صفة في جميع مواضع كونه للاستثناء وعدم جواز الاستثناء في بعض
مواضعه نحو جاءني رجل غير عاقل الا انها تحمل على الا في الاستثناء كما ذكرنا واصل الا ان يكون للاستثناء لا للصفة
لكونها حرفا واصل الحرف ان لا يكون صفة الا انها تحمل على غير في الصفة وذلك اذا كانت تابعة لجمع منكور
غير محصور يتعذر الاستثناء الخ وانما قال تابعة لجمع لانها لو كانت تابعة لمفرد منفي لم يتعذر الاستثناء
لان النكرة في موضع النفي للعموم فيتناول المستثنى فيصح الاستثناء نحو ما جاءني احد الا زيد وانما قال لجمع منكور
لانها لو كانت تابعة لجمع معرف لم يتعذر الاستثناء نحو جاءني الرجال الا زيد لان اللام للاستغراق والعموم
وانما قال غير محصور لانها لو كانت تابعة لجمع منكور محصور لم يتعذر الاستثناء نحو لفلان على عشرة الا واحدا
ولقائل ان يقول لا حاجة الى قيد غير المحصور لانه لا يطلق الجمع على الاعداد كما نص المصنف عليه في باب العدد وانما
قلنا انها اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور تعذر الاستثناء لان الاستثناء واخراج الشيء من الشيء لولا الاخراج
لوجب دخوله فيه واذا كان المستثنى منه جمعا منكورا غير محصور لم يجب دخول المستثنى في المستثنى منه لان الجمع المنكور
غير المحصور كرجال مثلا يحتمل ان يتناول ثلثة فقط ولم يكن المستثنى من جملة الثلثة مثاله قوله تعالى لو كان فيهما آلهة
الا الله لفسدتا اي لو كان فيهما آلهة غير الله لفسدتا فالا تابعة لآلهة وهي جمع منكور غير محصور ولانه لو نصب
الا الله لم يلزم منه التوحيد الذي هو المطلوب من الاية لانه يصير معناه ح لو كان فيهما آلهة مستثنى عنهم الله لزم
فساد السموات والارضين ولم يلزم منه انه لو كان فيهما آلهة غير مستثنى عنهم الله لزم فسادهما وفيه نظر لانه ينتقض
بقول القائل لفلان علي دراهم الا درهما فانه يصح الاستثناء مع كونه تابعا لجمع منكور غير محصور وبقولنا جاءني
رجال عشرة الا زيد بالرفع فانه يتعذر الاستثناء لا الصفة مع كونها تابعا لجمع منكور محصور وبقولنا جاءني
رجل الا زيد بالرفع فانه يصح الصفة ويتعذر الاستثناء مع كونها تابعا لمفرد ويمكن ان يجاب عن الاول بان الدراهم
محصورة في ثلثة شرعا لانها اقل مراتب الجمع فكانه قال ثلثة الا واحدا وعن الثاني بان الجمع المنكور غير
محصور لذاته بل محصور بسبب الصفة ولهذا الا يجب تناوله لزيد والمراد بالمحصور ههنا المحصور لذاته كالعدد

عن الثالث

وعن الثالث بانه لا ندعي ان كل مفرد جاز الاستثناء عنه بل نقول انما اخذ قيد الجمع لانه ان كان مفردا جاز
الاستثناء عنه في بعض الصور وهو المفرد المنفي وفي جواب الاخير نظر لانه في بيان ضابطة يتعذر الاستثناء
عند وجودها مطلقا ولم يتعذر عند عدمها مطلق ويدل عليه تقييد حملها على غير في الصفة بقوله اذا كانت
تابعة لجمع منكور غير محصور واعلم انه لو قال اذا كانت تابعة لشيء لم يجب تناوله لما بعدها لم يتوجه عليه
شيء من هذه الايرادات قوله وضعف في غيره اي وضعف حمل الا للصفة في غير الجمع المنكور غير المحصور لامكان
الاستثناء كقوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان اي غير الفرقدين والفرقدان مرفوع بانه
صفة لكل اخ ليس جمعا منكورا غير محصور قوله واعراب سوى وسواء النصب على الظرف على الاصح اعلم ان مذهب
سيبويه ان اعراب سوى وسواء النصب على الظرف فقط مثلا اذا قلت جاءني القوم سوى زيد فكانك قلت جاءني
القوم مكان زيد ولم يستعمل فيهما الا النصب وانما قال على الاصح لانه قد اجاز قوم اجراهما مجرى غير في جواز
وقوعهما غير ظرف كقوله ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وكقوله تجانف عن اهل اليمامة ناقتي
وما قصدت من اهلها لسوائكا وهو عند الاولين شاذ لا يقاس عليه قوله خبر كان واخواتها الخ اي خبر
كان واخواتها هو المسند بعد دخولها كان او احدى اخواتها فقوله المسند شامل لخبر المبتداء وخبر ان و
اخواتها وخبر ما ولا المشبهتين بليس فلما قال بعد دخول كان او احدى اخواتها خرج عنه خبر المبتداء وخبر ان واخواتها وخبر
ما ولا ومثاله كان زيد قائما فقائما هو المسند بعد دخول كان قوله وامره كامر خبر المبتداء اي وحكم خبر كان
واخواتها كحكم خبر المبتداء في جواز وقوعه مفردا او جملة سواء كانت تلك الجملة اسمية او فعلية وفي وجوب
اشتمال الجملة الواقعة خبر كان على عائد على اسمها وفي جواز تقديم الخبر على الاسم فتقول كان زيد قائما و
كان زيد ابوه قائم وكان زيد قام ابوه وكان قائما زيد قوله ويتقدم معرفة اي وحكم خبر كان حكم خبر
المبتداء الا في جواز تقديم الخبر على الاسم اذا كان معرفة فان خبر كان اذا كان معرفة جاز تقديمه على الاسم
لعدم اشتباهه بالاسم لاختلافهما في الاعراب تقول كان اخاك زيد بخلاف خبر المبتداء فانه اذا كان
معرفة لم يجز تقديمه على المبتداء لئلا يلتبس الخبر بالمبتداء اعلم انه لو قال ويتقدم معرفة او متساويين لكان
اولى ليتناول مثل كان افضل منك افضل مني فانه يجوز تقديم الخبر ههنا على الاسم لحصول التمييز بالاعراب فيه

ولا يجوز في المبتداء والخبر لوجود الالتباس اعلم ان الخبر المعرفة يجب ان يظهر الاعراب فيه حتى يجوز ان
يتقدم على الاسم لانه لا يتقدم في مثل كانت الحبلى السكرى لحصول الالتباس **قوله** وقد يحذف عامله
اي وقد يحذف خبر كان اي وقد يحذف كان في مثل قولهم الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير و
قد نص سيبويه على جواز اربعة اوجه في مثل احدها نصب الاول ورفع الثاني وهو اقوى الوجوه لقلة
الحذف وتقديره ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير والثاني رفع الاول ونصب الثاني وهو اضعف الوجوه
لكثرة الحذف وتقديره ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا والثالث رفعهما معا نحو ان خير فخير
وتقديره ان كان في عمله خير فجزاؤه خير والرابع نصبهما معا نحو ان خيرا فخيرا وتقديره ان كان عمله
خيرا فكان جزاؤه خيرا فهذان الوجهان متوسطان في القوة والضعف لتوسط الحذف بين الاول و
الثاني والحاصل ان نصب الاول ورفع الثاني اولى لقلة الحذف وبيانه ان في نصب الاول يكون المحذوف كان مع ان ح
الاسم وفي رفعه يكون المحذوف كان مع الجار والمجرور وان في رفع الثاني يكون المحذوف المبتداء فقط وفي
نصبه كان مع اسمه واذا ثبت ذكر ثبت ان الوجه الاول اقوى وان الوجه الثاني اضعف لكونه مخالفا
للاول في جزئيه والآخران متوسطان لمخالفتهما الاول في احد جزئيه فقط **قوله** ويجب الحذف في مثل اما
انت منطلقا انطلقت اي ويجب حذف كان في مثل اما انت منطلقا انطلقت وتقديره اي لان كنت منطلقا
انطلقت فحذف اللام الجار كما يحذف حرف الجر من ان وانّ في كلامهم ثم حذف كان لجواز حذفه كان في كلامهم
فوجب العدول من الضمير المتصل الى الضمير المنفصل لتعذر المتصل فصار ان انت منطلقا فزيد ما على ان
للتاكيد وليكون كالبدل عن كان فصار ان ما انت منطلقا ثم قلبت النون بما وادغمت الميم في الميم
فصار اما انت منطلقا انطلقت وانما وجب حذف كان ههنا لان ما عوض عنها فلو اثبت لكان لزم اجتماع
العوض والمعوض عنه وانه غير جائز **قوله** اسم ان واخواتها هو المسند اليه الخ اي اسم ان واخواتها هو
المسند اليه ~~بعد دخول ما ولا وغيرهما~~ وانما قال بعد دخول ان واحدى اخواتها خرج عنه المبتداء واسم
كان واخواتها واسم ما ولا وغيرهما وانطبق التعريف عليه ومثاله ان زيدا قايم فزيد هو المسند اليه بعد
دخول ان وحكمه حكم المبتداء وبعض الشيء البحث عنه في باب الحروف بتوفيق الله تعالى **قوله** المنصوب

بلا التي

بعد دخول ان او احدى اخواتها

بلا التي لنفي الجنس الفرق بين لا التي لنفي الجنس وبين لا التي للنفي بمعنى ليس ان الاول لنفي الجنس والماهية و
الثاني لنفي واحد من الجنس مثلا اذا قيل لا رجل في الدار كان معناه انه ليس في الدار هذا الجنس فاذن لا
يجوز ان يكون فيها واحدا واثنان او ثلثة او غيرها واذا قيل ليس رجل في الدار كان معناه نفي واحد
معين من جنس الرجال ويجوز كون واحد آخر او اثنين او ثلثة او اكثر فيها قوله المنصوب بلا التي لنفي
الجنس هو المسند اليه بعد دخولها يليها نكرة فقوله المسند اليه شامل للمبتداء ولاسمي كان وان ولاسم
ما ولا المشبهتين بليس فلما قال بعد دخولها خرج عنه هذه الاشيا وقوله يليها نكرة مضافا او مشتبها به
هذه شرايط نصب الاسم لا اي يلي المسند اليه لا فقاعل يلي الضمير العايد الى المسند اليه وها في يليها عايد الى لا
ونكرة منصوب بانه حال عن ضمير الفاعل في يليها وانما اشترط في نصبه ان يكون تاليا للا لانه لو فصل
بين الاسم وبين لا لم ينصب كما يجي وانما اشترط ان يكون الاسم نكرة لانه لو كان معرفة لم ينصب كما يجي
وانما اشترط ان يكون مضافا او مشتبها به لانه لو كان نكرة مفردة يكون مبنيا كما يجي ومثال المضاف
لا غلام رجل في الدار ومثال المشتبه بالمضاف لا عشرين درهما لك ومشابهته المضاف من حيث ان
كل واحد منهما عامل فيما بعده ومن حيث ان ما بعدهما متمم ومخصص لهما **قوله** فان كان مفردا فهو
مبني على ما ينصب به اي وان الاسم الذي يدخل عليه لا التي لنفي الجنس مفردا اي غير مضاف وغير مشتبه به يبنى
على ما ينصب به اي ان كان نصبه بالفتح بني على الفتح نحو لا غلام في الدار وان كان بالياء بني على الياء نحو لا غلا
مين لك ولا مسلمين لك وان كان نصبه بالكسر بني نحو لا مسلمات في الدار مع ان الفتح في الآخر اولى من الكسر
وانما بني لتضمنه حرف الجر لان قولنا لا رجل في الدار مبني على جواب سوال سائل محقق او مقدر سائل فقال
هل من رجل في الدار فكان من الواجب ان يقال لا من رجل في الدار ليكون الجواب مطابقا للسوال الا انه لا
يجري ذكر من في السوال استغنى عنه في الجواب فحذف من فقيل لا رجل في الدار فتضمن من فبني لذلك وبني على
الفتح للخفة **قوله** وان كان معرفة الخ اي وان كان الاسم الذي يدخل عليه لا معرفة وجب الرفع والتكرير
تقول لا زيد في الدار ولا عمرو اما الرفع فلان لا لا تعمل في المعارف لان وضعها لنفي النكرات فلا تعمل
الا فيها واما التكرير فلانه مبني على جواب سوال سائل فقال ازيد في الدار ام عمرو فوجب التكرير في الجواب

ليكون مطابقا للسوآل وكذا لو كان مفصولا بين لا وبين الاسم بشئ وجب الرفع والتكرير نحو لا في الدار رجل ولا امرأة اما الرفع فلبطلان عملها بالفصل لضعف عمله واما التكرير فلانه مبني على جواب سائل سأل او قال ارجل في الدار ام امرأة فوجب التكرير في الجواب للمطابقة قوله ومثل قضية ولا ابا حسن متأول هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال ان ابا حسن معرفة من غير الرفع والتكرير وانتم قلتم ان كان معرفة فوجب الرفع والتكرير وجوابه متأول ان هذه قضية ولا مثل ابي حسن فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه ولا شك ان مثل ابي حسن نكرة لان المثل لا يكتسب من المضاف اليه التعريف كما يجي في باب الاضافة ويمكن ان يكون هذا جوابا عن ايراد المثال المذكور على حد المنصوب بلا لكون ابا حسن معرفة مع انه ذكر في الحد ان المنصوب بلا نكرة قوله وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله الخ اعلم انه اذا عطف على اسم لا مع تكرير لا جاز فيه خمسة اوجه الاول فتحهما نحو لا حول ولا قوة الا بالله اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فلا حول في محل الرفع بانه مبتدأ بالله خبره وكذلك لا قوة في محل الرفع بانه مبتدأ وبالله خبره فلا حول ولا قوة الا بالله على هذا الوجه جملتان والثاني فتح الاول ونصب الثاني نحو لا حول ولا قوةً فلا حول في محل الرفع بانه مبتدأ ولا في لا قوة زائدة لتأكيد النفي وقوة عطف على لفظ لا حول مخبره بالله فعلى هذا لا حول ولا الا بالله جملة واحدة والثالث فتح الاول ورفع الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله فلا حول في محل الرفع بانه مبتدأ ولا في لا قوة زائدة لتأكيد النفي وقوة عطف على محل لا حول وبالله خبره فعلى هذا لا حول ولا قوة الا بالله جملة واحدة والرابع رفع الاول والثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله فحول مبتدأ وقوة عطف عليه وبالله خبره ولا يكون لا عاملة ووجه عدم عمل لا ههنا شيئان احدهما ان يكون مطابقا للسوآل وهو ارجل في الدار ام امرأة والثاني انه لو عملت لتوهم التركيب مع وجود حرف العطف وهو غير جائز ولو فتح احدهما دون الآخر لكان ترجيحا من غير مرجح والخامس رفع الاول وفتح الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله فحول مرفوع بانه اسم لا وخبره محذوف وهو بالله ولا بمعنى ليس في عملها بمعنى ليس شاذ ولاجل هذا قال ورفع الاول على ضعف ولا قوة مبني على الفتح في محل الرفع بانه مبتدأ وبالله خبره قوله واذا دخلت الهمزة لم تغير العمل اي اذا دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم يبطل عمل لا لانه لا يبطل عمل العامل بدخول همزة الاستفهام

عليه سواء

[illegible]

عليه سواء كان معنى الهمزة مع لا للاستفهام نحو الا رجل في الدار والعرض نحو الا نزول عندنا او التمني نحو الا ماءً اشربه فبني رجل ونزول وماء في هذه المواضع مع لا على الفتح كما كان قبل الهمزة كذلك وليس الاخيران للاستفهام لان القائل لا يقصد بقوله الا نزول الاستفهام عن ترك النزول ويقوله الا ماء اشربه الاستفهام عن وجود الماء لانه عالم بعدم الماء قوله ونعت المبني الاول الخ اي نعت المبني مع لا على الفتح اذا كان نعتا اولا مفردا متصلا به جاز الوجهان البناء والاعراب اما البناء فلجعل الموصوف والصفة شيئا واحدا نحو لا رجل ظريفَ واما الاعراب فظاهر ويجوز رفعه حملا على محل المبني نحو لا رجل ظريفٌ لان لا مع المبني في محل الرفع بالابتداء كما مر ويجوز نصبه حملا على لفظ المبني نحو لا رجل ظريفا وانما يجوز حمل توابع سائر المبنيات على لفظها لمشابهة حركة هذا المبني حركة الاعراب كما مر في باب النداء قوله والا فالاعراب اي وان لم يكن النعت كما ذكرنا تعين الاعراب وهو الرفع والنصب وذكر بانه اما ان لا يكون النعت نعت المبني نحو لا غلام رجل ظريفا لانه نعت المعرب فلم يجز فيه الا الاعراب لوجوب كون نعت المعرب معربا واما ان لا يكون النعت نعتا اولا نحو لا رجل ظريف عاقلا او عاقل وانما تعين الاعراب لكراهتهم جعل ثلثة اشياء شيئا واحدا واما ان لا يكون النعت مفردا نحو لا رجل ذا مال وانما تعين الاعراب لانهم لا اذا كان مضافا لا يكون له الا الاعراب اذا كان مضافا كان او لا ان لا يكون له الا الاعراب واما ان لا يكون متصلا نحو لا رجل في الدار ظريفا وانما تعين الاعراب لانه اذا حصل الفصل بين الموصوف والصفة امتنع جعل الموصوف والصفة شيئا واحدا مع وجود الفصل وبهذا اخذ هذه القيود في قوله ونعت المبني الاول مفردا يليه قوله والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز الخ اي العطف من غير تكرير لا على المبني مع لا على الفتح جائز على لفظ المبني وعلى محله نحو لا غلام وجارية برفع جارية على محل لا غلام ونصبها على لفظ لا غلام ومن حمل على اللفظ من قال فلا اب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا قوله ومثل لا اباله ولا غلامي له جائز اي انه يجوز ان يقال في مثل لا اب له ولا غلامين له لا اباله ولا غلامي له اي يجوز ان يعطي حكم الاضافة لتشبيهه بالمضاف لمشاركته للمضاف في اصل المعنى لان المضاف وهو ابوه وغلاماه بمعنى اب له وغلامان له قوله ومن ثم لم يجز لا ابا فيها اي ومن اجل ان جواز لا اباله ولا غلامي له من اجل التشبيه بالاضافة من حيث مشاركته في اصل معناه لم يجز ان يقال لا ابا فيها لعدم مشاركته في اصل معناه قوله وليس بمضاف لفساد المعنى اي قولنا لا اباله ولا غلامي له ليس بمضاف الى الضمير كما ذهب اليه سيبويه فان سيبويه ذهب الى ان ابا في قولنا لا اباله مضاف الى الهاء واللام زائدة لتأكيد الاضافة والمصنف اشار الى بطلان مذهب سيبويه فقال

هذا اذا لم يكن المعطوف معرفة فان كان معرفة وجب [illegible] نحو لا غلام لك والعباس وكذا في ساير التوابع ... ومنه قال ان ... شاة وسخلتها ... غلام واخاه لانه يشترط ... المعرفة ... ما يجي في باب المعرفة رضي

انه ليس بمضاف لانه لو كان مضافا فالمضاف معناه وذكران معنا لالاباله لا اباله في نحو لا ابالك وهو غير جائز وعلى لا
في المعارف وهو غير جائز قوله ويحذف في مثل لا عليك اي لا باس عليك قوله خبر ما ولا المشبهتين بليس قد ذكر ما شا
بهة ما ولا لليس فلا نعيدها لئلا يطول الكلام قوله هو المسند بعد دخولهما اي خبر ما ولا هو المسند بعد دخولهما ولا
مفعول هو المسند شامل لخبر المبتدا وخبر كان وخبر ان وغيرها مما قابعد دخولهما خرج عنه هذه الاشيا قوله وهي لغة
اهل الحجاز اي لغة اعمال ما ولا عمل ليس لغة اهل الحجاز لان بني تميم لا يعملونهما عمل ليس بل دخولهما على القبيلتين اعني الاسم
والفعل وقد مر هذا البحث قوله واذا زيدت ان مع ما في هذا اشارة الى انه تبطل عمل ما ولا اجدها ان اذا زيدت
بعد ما ان نحو ما ان زيد قائم تبطل عمل ما لضعف عملها بالفصل بين ما وبين معمولها نحو ما ان زيد قائم قوله وما انتما الا جنس
ولكن منها يانا وقوله احد منها واشار المصنف اليه بقوله واذا زيدت ان مع ما وشار بينهما انه اذا انتقض النفي نحو
بالا نحو ما زيد الا قائم وانما يبطل عملها لانها انما تعمل بسبب المشابهة لليس لاجل النفي وقد بطلت فيبطل عملها و
اشار اليه بقوله او انتقض النفي بالا وشار بينهما انه اذا تقدم خبرها على اسمها بطل عملها نحو ما قائم زيد لضعفها في العمل
فلم يقو في التصرف قوله اذا عطف عليه بموجب فالرفع اي اذا عطف على خبرهما اي ما ولا بحرف موجب
وهو بل ولكن بطل عملها لبطلان سبب عملها وهو النفي فالرفع حملا على محل خبر ما ولا من حيث هو خبر المبتدا في
الاصل نحو ما زيد قائما بل قاعد ولكن قاعد قوله المجرورات هو ما اشتمل على علم المضاف اليه اي المجرور بحيث
اشتمل على علم المضاف اليه وهو الجر والمضاف اليه كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا مرادا كل اسم وقوله
لان المضاف اليه لا يكون الا اسما لكنه يشكل بالجملة المضاف اليها كالمضاف اليها اذ واذا وحيث ويجاب عنه بان تلك الجملة
في تاويل المفرد فاذا قلت اجلس حيث جلس زيد كان تقديره اجلس في مكان جلوس زيد فيكون اضافتها الى المفرد
حقيقة قوله نسب اليه شيء احتراز به عما لم ينسب اليه شيء كخبر المبتدا مثلا وقوله بواسطة حرف الجر احتراز به عن مثل الفاعل
والمفعول به نحو ضرب زيد عمرا وقوله لفظا او تقديرا تفصيل لحرف الجر ~~تقديرا نحو غلام~~ ومثال حرف الجر لفظا نحو مررت
بزيد وما مررت بزيد ومثال حرف الجر تقديرا نحو غلام زيد وخاتم فضة وقوله مرادا احتراز به عن الظرف نحو صمت
يوم الجمعة نسب اليه شيء وهو صمت بواسطة حرف الجر وهو في وليس ذكر الحرف مرادا والا لكان يوم الجمعة مجرورا وعلم
منه ان المقصود من قوله مرادا ان المراد في العمل قوله فالتقدير شرطه ان يكون المضاف اسما مجردا عن تنوينه

لاجلها

لاجلها اي اشترط المضاف اليه الذي هو مجرور بواسطة حرف الجر تقديرا ان يكون مضافا اسما حذف تنوينه او ما يقوم مقام
التنوين لاجل الاضافة على معنى انه لو كان فيه تنوين او ما يقوم مقامه حذف منه لاجل الاضافة وان لم يكن فيه كاحد
فمقدر انه لو كان فيه تنوين يحذف منه لاجل الاضافة نحو احدكم وغلام زيد ومسلمي زيد وانما حذف التنوين لاجل الاضافة
لان التنوين يؤذن بتمام المضاف بدون المضاف اليه والاضافة تؤذن بعدم تمام المضاف الا بالمضاف اليه
ولاجل هذه العلة تحذف التنوين او ما يقوم مقام التنوين كنوني التثنية والجمع قوله وهي معنوية ولفظية
اي الاضافة بتقدير حرف الجر على ضربين معنوية ولفظية والمراد بالاضافة المعنوية ان يكون المضاف غير صفة
مضافة الى معمولها فالمضاف اما ان لا يكون صفة نحو غلام زيد واما ان يكون صفة لكن غير مضافة الى معمولها
نحو مصارع مصر فان مصارع صفة غير مضافة الى معمولها لان مصر ليس بمعمول المصارع ولاجل هذه لم يقتصر على
قوله غير صفة وقال مضافة الى معمولها ويعلم منه ان اضافة اسم المصدر الى الفاعل او المفعول الاضافة معنوية
لان المضاف ليس بصفة ومثل قولنا هذا مضروب زيد اضافة معنوية لان المضاف اليه ليس بمعمول المضاف و
كذلك الاضافة في مثل قولنا هذا ضارب زيد امس اضافة معنوية لان زيد ليس بمعمول ضارب لانه لا يعمل اذا كان
بمعنى الماضي وكذا في زيد افضل القوم لان المراد بالعمل ههنا ان يرفع المضاف المضاف اليه او ينصبه لو سلط عليه
او ان المراد به ان المضاف يكون رافعا او ناصبا للمضاف اليه قبل الاضافة قوله وهي اما بمعنى اللام الخ اي الاضافة
المعنوية على ثلثة اقسام لان المضاف اليه ان لم يكن جنس المضاف ولا ظرف المضاف كانت الاضافة بمعنى
اللام نحو غلام زيد اي غلام لزيد فان زيد ليس جنس الغلام ولا ظرف الغلام وان كان المضاف اليه جنس المضاف
انه يصدق عليه انه ماخوذ منه كانت الاضافة بمعنى من نحو خاتم فضة اي خاتم من فضة وان كان المضاف اليه
ظرف المضاف نحو ضرب اليوم كان الاضافة بمعنى في اي ضرب في اليوم قوله وهو قليل اي وجود الاضافة
بمعنى في قليل في قوله غلام زيد مثال الاضافة بمعنى اللام وقوله خاتم فضة مثال الاضافة بمعنى من وقوله ضرب
اليوم مثال الاضافة بمعنى في قوله وتفيد تعريفا الخ اي الاضافة المعنوية ان كانت مضافة الى المعرفة نحو غلام
زيد افادت الاضافة تعريفا للمضاف لانها عينته واوضحته غاية الايضاح الا الاسماء التي توغلت في الابهام
نحو مثل وغير وشبه وغيرها اللهم الا اذا اشتهر المضاف بمماثلة المضاف اليه او بمغايرة المضاف اليه نحو عليك

مثل ابن حنيفة

بالحركة بعد السكون وان كانت مضافة الى النكرة افادت تخصيصا نحو غلام رجل وغلام امراة قوله وشرطها تجريد المضاف من حرف التعريف اي وشرط الاضافة المعنوية ان يكون المضاف خاليا من التعريف لانه لو كان معرفة فلم يحتج الى الاضافة ولانه اذا اضيف الى المعرفة لزم اجتماع التعريفين وان اضيف الى النكرة لم يفد ويعلم منه انه لا يضاف العلم الا بعد انتفاء الاشتراك فيه نحو زيد ناضر من زيدكم ولا المعرف باللام (وبوجود التعريف) الا بعد حذف اللام منه وان المضمر والمبهم لا يضافان اصلا لامتناع سلب التعريف عنهما لوضعهما على التعريف فان اعلم ان تجرده عن حرف النداء ليس بشرط في هذه الاضافة وان كان حرف النداء للتعريف لانه ليس للتعريف على اطلاقه بل موضوع القصد للتعريف ولان الغرض الاكثر منه التنبيه والانشاء لا التعريف قوله وما اجازه الكوفيون هذا جواب عن سؤال مقدر وارد على ما ذكره من قبل وهو ان شرط الاضافة تجريد المضاف عن حرف التعريف والكوفيون يقولون الثلثة الاثواب والاربعة الدراهم والخمسة الكتب فاجاب بقوله انه ضعيف لمخالفة القياس واستعمال الفصحاء لان المستعمل الفصحاء ثلثة اثواب وقال ذو الرمة ثلثة الاثافي والديار البلاقع وقال الفرزدق ما زال مذ عقدت يداه ازاره فسما فادرك خمسة الاشبار قوله واللفظية ان يكون المضاف صفة مضافة الى معمولها اي الاضافة اللفظية ان يكون المضاف صفة مضافة الى معمولها فقوله صفة احترازية عن غلام زيد وقوله مضافة الى معمولها احترازية عن مثل مصارع مصر فان اضافة مثلها اضافة معنوية لانها مضافة الى غير معمولها ومثال الاضافة اللفظية ضارب زيد وحسن الوجه وهي تقدير الانفصال اي المجرور في اللفظ منصوب في المعنى كما في مثال الاول او مرفوع في المثال الثاني قوله ولا تفيد الا تخفيفا في اللفظ اي الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ وهو حذف التنوين او شيء قائم مقام التنوين ولا تفيد تعريفا وتخصيصا لانها في تقدير الانفصال قوله ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه اي ومن اجل ان الاضافة اللفظية تعريفا لكان لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ جاز ان يقال مررت برجل حسن الوجه فلو افادت هذه الاضافة تعريفا لكان حسن الوجه معرفة لم يجز جعله صفة لرجل لامتناع وقوع المعرفة صفة للنكرة كما في باب التوابع ولاجل ان هذه الاضافة لا تفيد الا تخفيفا يمتنع ان يقال مررت بزيد حسن الوجه لان زيدا معرفة وحسن الوجه نكرة وامتنع وقوع النكرة صفة للمعرفة قوله وجاز الضاربا زيد انما جاز الضاربا زيد والضاربو زيد لافادتها التخفيف وهو حذف النون وامتنع ان يقال الضارب زيد لعدم وجود التخفيف بهذا

الاضافة

الاضافة والفراء جوزه بناء على ان الاضافة سابقة على الالف واللام او حملا على الضارب الرجل والضارب بكر وجواب الاول ان اللام سابقة على الاضافة لانه للتحقيق ذات الاسم والاضافة لتحقيق عارض من عوارضه وهو التخصيص وتحقيق الذات سابق على تحقيق الصفات وجواب حمله على الضارب الرجل والضارب بكر يجئ عقيبه قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها اعلم ان الاول ان يكون مثله ممتنعا لان عبدها معطوف على المائة الهجان وحكم المعطوف حكم المعطوف عليه فكانه قال الواهب عبدها وهو بمنزلة الضارب زيد فكما امتنع الضارب زيد وجب ان يمتنع هذا لانه جاز على ضعف لان المعطوف وان كان حكمه كحكم المعطوف عليه لكنه ليس حكمه مثل حكمه من جميع الوجوه ولهذا جاز ان يقال يا زيد والحارث وان لم يجز يا الحارث وكذلك جاز رب شاة وسخلتها وان لم يجز رب سخلتها فجوازه من حيث ان حكمه ليس كحكم المعطوف عليه من جميع الوجوه وضعفه من حيث ان حكمه كحكمه من بعض الوجوه قوله وانما جاز الضارب الرجل حملا على المختار في الحسن الوجه هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال ان من الواجب ان يمتنع الضارب الرجل بناء على ما ذكرتم لعدم افادته التخفيف فاجاب عن ذلك بان قال انما جاز حمله على الحسن الوجه لمشابهته له من حيث ان المضاف في الصورتين صفة معرفة بلام التعريف والمضاف اليه معرف بلام التعريف ولقائل ان يقول في التخفيف في الحسن الوجه حيث يجوز الاضافة فيه فيحمل مثل الضارب الرجل عليه وجوابه ان يقول التخفيف في اضافة الحسن الوجه حذف الضمير او حذف الجار والمجرور لان فاعله الحسن الوجه منه او الحسن وجهه فاذا اضيف حذف الضمير من وجهه او الجار والمجرور وهو منه وانما قال على المختار في الحسن الوجه لان فيه قوله عشر لغة ومن مختارها الحسن الوجه ويعلم منه الجواب عن حمل الفراء الضارب زيد على الضارب الرجل لان المضاف اليه غير معرف باللام في الضارب زيد فلم يمكن حمله على الحسن الوجه واعلم ان حكم المضاف الى المعرف باللام كحكم المعرف باللام حتى جاز الضارب ذي الحال قوله والضاربك وشبهه فيمن قال انه مضاف عطف على الضارب الرجل اي انما جاز الضاربك والضاربي وتثنيتهما وجمعهما عند من يقول انه مضاف الى الكاف حملا على ضاربك من حيث ان المضاف في الصورتين صفة والمضاف اليه ضمير متصل وانه يجب الاضافة من غير نظر الى التخفيف لامتناع اجتماع التنوين والضمير المتصل لان التنوين يؤذن بالانفصال عما بعده عما قبله والضمير المتصل يؤذن بالاتصال واذا لم ينظر الى التخفيف في ضاربك لم ينظر الى التخفيف في الضاربك ومن هذا يعلم الجواب عن حمل الفراء الضارب زيد على الضاربك لان المضاف اليه في الضارب زيد ليس ضميرا متصلا فلم يمكن

حمله على ضاربك وانما قال فيمن قال انه مضاف لان منهم من ذهب الى ان الضارب في الضاربك ليس بمضاف والكاف ضمير
منصوب متصل بناء على انه مفعول الضارب وهو لم يحتج الى العذر وهو الحمل على ضاربك قوله ولا يضاف الموصوف الى الصفة
اى لا يضاف الموصوف الى صفته لان الصفة يجب متابعتها للموصوف في الاعراب فلو كانت الصفة مضافا اليها كانت
مجرورة فلم يجب متابعتها للموصوف في الاعراب قوله ولا صفة الى موصوفها لان الصفة يجب ان تكون متاخرة عن
الموصوف فلو اضيفت الى الموصوف كانت مقدمة عليه هذا خلف قوله ومثل مسجد الجامع وجانب الغربي جواب
عن سؤال مقدر وهو ان يقال ان قولكم لا يضاف الصفة الى موصوفها منقوض بقول العرب مسجد الجامع صفة المسجد والغربي
صفة للجانب والاولى للصلوة وبقلة الحمقاء وذلك لان الجامع صفة المسجد والغربي صفة للجانب والاولى صفة للصلوة
والحمقاء للبقلة لانه يقال المسجد الجامع الجانب الغربي والصلوة الاولى والبقلة الحمقاء وجوابه انه متاول اى لما دل
الدليل على انه لا يجوز اضافة الموصوف الى صفته وجب تاويل هذه الاشياء لئلا يلزم ترك الدليل وتاويلها ان تقديره
هذه الاشياء مسجد الوقت الجامع وجانب المكان الغربي وصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء فانه كما
يوصف المسجد بالجامع كذلك يوصف الوقت بالجامع وكذلك القول في البواقي قوله ومثل جرد قطيفة واخلاق
ثياب متاول هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال ان قولكم لا يضاف صفة الى موصوفها منقوض بقولهم جرد
قطيفة واخلاق ثياب وذلك لان جردا صفة قطيفة واخلاق صفة ثياب لانه يقال قطيفة جرد وثياب
اخلاق واجاب عنه بانه متاول لانه لما دل الدليل على امتناع اضافة الصفة الى الموصوف وجب تاويل هذه الاشياء
لئلا يلزم ترك الدليل وتاويلها ان هذه الاضافة بمعنى من وليس الجرد صفة للقطيفة ولا الاخلاق صفة للثياب
وان كان صفة في قولنا قطيفة جرد وثياب اخلاق لانه لما حذف الموصوف واستعملت الصفة مقام الموصوف واستغني
عن ايراد الموصوف ثم حصل الالتباس في بعض الاستعمالات وهو ان الجرد من اي جنس هو والاخلاق من اي جنس فلما استوا
بموصوفاتها بيانا ثانيها لا نظرا الى انها اضافة الصفات الى موصوفاتها فقالوا جرد قطيفة واخلاق ثياب
فهذه الاضافة بمعنى من قوله ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه اى لا يضاف احد الاسمين المماثلين في العموم والخصوص
الى الآخر لعدم الفائدة في هذه الاضافة نحو ليث واسد في الاعيان وحبس ومنع في المعاني وانما قال اسم
مماثل للمضاف ولم يقل مرادف للمضاف اليه ليدخل فيه المترادفان نحو الليث والاسد والمتساويان نحو الانسان

والناطق

والناطق قوله بخلاف كل الدراهم اى ليس المضاف والمضاف اليه في كل الدراهم وعين الشيء من قبيل الاسمين
المماثلين في العموم والخصوص وذلك لان الدراهم اخص من الكل والشيء اخص من العين فيكون اضافة العام الى
الخاص فلم يكن تماثل فيه فيتخصص المضاف بالمضاف اليه فيفيد قوله وقولهم سعيد كرز اسمان مماثلان في العموم و
الخصوص لكونهما علمين لرجل واحد واضيف احدهما الى الآخر وانتم قلتم انه لا يجوز اضافة احد الاسمين المماثلين الى
الآخر واجاب عنه بانه متاول لانه لما دل الدليل على انه لا يجوز وجب تاويله لئلا يلزم ترك الدليل وتاويله ان المراد بالمضاف
هو المسمى والمدلول وبالمضاف اليه الاسم واللفظ فاذا قلت جاءني سعيد كرز فكانك قلت جاءني مدلول هذا اللفظ
ومسماه ولم يكن التاويل بالعكس لامتناع اسناد المجيء والشهادة الى اللفظ ولم يضف الى الاسم فلم يقل كرز سعيد لان
اللقب اوضح من الاسم فاضافة اللقب اولى من العكس قوله واذا اضيف الاسم الصحيح او الملحق به الى ياء المتكلم المراد بالاسم
الصحيح عند النحاة اسم لم يكن في آخره حرف علة والمراد بالملحق به اسم آخره واو او ياء ما قبلها ساكن نحو ظبي ودلو فاذا
اضيف الى ياء المتكلم كسر ما قبل الياء لاجل الياء وياء المتكلم في الاضافة اما مفتوحة لاجل الاصل او ساكنة لاجل التخفيف
فتقول غلامي وظبيي ودلوي بفتح الياء وسكونها قوله فان كان آخره الف اي اعلم ان الاسم اما ان يكون صحيحا
ولا ملحقا به او لا يكون صحيحا ولا ملحقا به وقد تقدم حكم الاوليين وان لم يكن صحيحا ولا ملحقا به فلا يخلو من ان يكون
في آخره الف او ياء او واو وان كان آخره الف ثبت الالف حالة الاضافة الى الياء نحو عصاي وغلاماي لكن هذيل
تقلب الالف ياء اذا كان لغير التثنية فتقول في عصا ورحى هذا عصيّ ورحيّ لان اصل هذه الالف اما الواو و
اما الياء فان كان الواو يرد هذا الالف الى الواو ثم تقلب الواو ياء ثم تدغم الياء في الياء وان كان الياء تدغم
الياء في الياء وان كان الالف الف التثنية لم تقلبها هذيل ياء لانه لا اصل لهذا الالف من الياء والواو فترد
اليه ولئلا يلتبس الرفع بالنصب والجر وان كان آخره ياء ادغمت الياء في الياء فيقال في القاضي والغازي القاضيّ والغازيّ
وان كانت الياء محذوفة للتنوين ردت الياء وادغمت في ياء الاضافة فيقال في قاض وغاز قاضيّ وغازيّ
وكذا في المثنى والمجموع حالة النصب والجر وان كان آخره واوا قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وكسر الياء
لا لثقال الكسرة وفتحت للخفة فيقال في هؤلاء مسلمون هؤلاء مسلميّ لانه لما حذفت النون لاجل الاضافة
اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء كما ثبت من قاعدتهم وادغمت الياء في الياء

اللقب

وظبيي ودلوي

وفتحت الياء

وكسر ما قبل اليا للتناسب فصار مسلمي وهذا لم يكن الا في جمع السلامة المذكر حال الرفع **قوله** واما الاسما الستة
فاخي وابي هذا اشارة الى كيفية لحوق يا الاضافة بهذه الاسما فيقال في اخ واب اخي وابي كما يقال في يد و
دم يدي ودمي ومعناه ان لام الفعل محذوف من اخ واب كما هو محذوف من يد ودم فكما يقال في يد ودم في
يدي ودمي من غير رد لام الفعل فكذلك يقال في اخ واب اخي وابي من غير رد لام الفعل لكن المبرد جاز رد لام
الفعل في اخ واب فيقول فيهما اخيّ وابيّ مع رد لام الفعل وادغامه في اليا متمسكا بقوله وابيّ مالك ذو المجاز
بدار واجيب بانا لا نسلم ان المضاف الى يا المتكلم هو الاب لجواز ان يكون ابين جمعا لاب والذي يدل على ان الاب
يجمع على ابين وان كان شاذا قول الشاعر فلما تبين اصواتنا بكين وفديننا بالابينا **قوله** وتقول حمي وهني
اي يقال في حم وهن حمي وهني كما يقال في يد ودم يدي ودمي من غير رد لام الفعل **قوله** ويقال في في الاكثر
وفمي اي اذا اضيف فم الى يا المتكلم ففيه وجهان احدهما فيّ وهو الاكثر والثاني فمي والوجه الثاني ظاهر من حيث
انه لحق به يا المتكلم من غير تغيير المفرد والوجه الاول اكثر وافصح لان قلب الواو ميما حالة الافراد انما هو لاجل
الضرورة وهي مفقودة حالة الاضافة وذلك لان اصل فم فوه بسكون الواو فحذفت الهاء لخفائها فصار فو
فلو لم يقلب الواو ميما لتقلبت الواو الفا لتحركها حكما لكونها حرف اعراب وانفتاح ما قبلها فوجب حذف الالف لالتقاء
الساكنين وهما الالف والتنوين فيبقى الاسم المعرب على حرف واحد وهذه العلة غير موجودة حالة الاضافة
لانه اذا حذف الهاء واضيف الى يا المتكلم كان مبنيا عند قوم ومعربا عند الآخرين منهم المص لكنه لم يبق على حرف
واحد لانه لم يحذف الواو عند الاضافة لعدم موجب حذفها وهو التقاء الساكنين لانه اذا حذف الهاء عند الا
ضافة الى يا المتكلم صار فوي فوجب قلب الواو يا وادغامها وكسر الفا لاجل اليا **قوله** واذا قطعت قيل اخ
اي اذا قطعت هذه الاسماء عن الاضافة كان اعرابها بالحركات فقيل هذا اخ واب وحم وهن وفم ودم
ورايت اخا وابا وحما وهنا فما مر من باخ واب وحم وهن وفم بفتح الفاء وضمها وكسرها في فم لكن الفتح
افصح اما كون فتح الفاء افصح في فم فلكون الفاء مفتوحا في الاصل واما ضم الفاء فليدل على الواو المحذوفة
والمبدل عنها الميم واما كسرها فلانه لما عوض الواو بالميم لعلة ذكرناها فكانما عوضت الواو يا فكما انه اذا
عوض يا كسر ما قبلها فكذلك اذا عوضت ميما كسر ما قبله **قوله** جاء حم مثل يد الخ وفي حم لغات غير ما ذكرناه

اصلها منه